ORGANIZATION OF
AFRICAN UNITY
Secretariat
P. O. Box 3243

منظمة الوحدة الافريقية
السكرتارية
ص. ب ٣٢٤٣

ORGANISATION DE L'UNITE
AFRICAINE
Secretariat
B. P. 3243

Addis Ababa اديس ابابا

منظمـــــة الوحدة الافريقيـــــــة

مجلس الوزراء

الدورة العاديـة الحادية والعشرين

اديس ابابا ـ مايو سنـــة ١٩٧٣

ـ

CM/ 509

تقـــرير الامين العام الادارى

عن مؤتمر التجـــارة والتنميـة والنقد ـ ابيدجـــــان

من ٩ ـ ١٣ مايو سنـة ١٩٧٣

ـ

ORGANIZATION OF AFRICAN UNITY ARCHIVES
REFERENCE
ORGANISATION DE L'UNITE AFRICAINE

المجلس الاقتصادى والاجتماعي

خلفيـــة تاريخيـــة

انعقد المؤتمر الوزارى حول مشكلات التجارة والتنمية والنقد فى ابيدجان من ٩ الى ١٣ مايو ١٩٧٣ طبقا للقرارات التى نص عليها اعلان منظمة الوحدة الافريقية حول مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، الذى اقره مؤتمر رؤساء الدول والحكومات فى دورته العادية التاسعة المنعقدة فى الرباط فى يونيو ١٩٧٢ .

لقد سجل مؤتمر رؤساء الدول والحكومات فى دورته العادية التاسعة عزم الدول الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية على المساهمة الفعالة فى جميع الاجهزة التى تشرك منظمة الوحدة الافريقية فى تحقيق ظروف معيشة أفضل للشعوب الافريقية وفى مجهود التعاون والتضامن الدوليين ، تلك الاجهزة التى تحترم كرامة افريقيا وسيادتها .

ويتجلى عزم الدول الاعضاء فى اعلان اديس ابابا ، وفى المواقف المتعددة التى اتخذتها هذه البلدان فى دبلوماسيتها الاقتصادية العامة .

ولقد لاحظ المؤتمر كذلك أن دراسة نتائج مؤتمر الامم المتحدة الثالث للتجارة والتنمية خيبت الامال وان قرارات مؤتمر سنتياجو لم تكن على مستوى أهداف استراتيجية الامم المتحدة للتنمية ، ولم تكن حتى على مستوى القدرات السابقة التى تبناها مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية والهيئات الاخرى التابعة للامم المتحدة . والظاهرة الخطيرة الاخرى هى أن حكومات البلدان الصناعية رفضت ما يزيد عن نصف عدد قرارات مؤتمر سانتياجو .

وهناك خطر أكثر من ذى قبل من الا تساهم هذه الدول بصفة فعالة فى

فى سلسة التعاون والتضامن الدوليين التى يفرضها الالتزام بالاتجاهات التى تنص عليها هذه القرارات . وتشير الدلائل الى أن الدول الصناعية تريد أن تستبدل المفاوضات متعددة القوميات ، والتشاور والسعى فى مقاومة الظلم الذى يحكم نظام التجارة الدولية الحالى والمساعدات الى البلاد النامية ، والعلاقات الثنائية مع البلدان النامية . وكأن الدول الصناعية تفضل العودة الى مساعدة تقوم على مراعاة مصالحها وحاجياتها ، كما يعبر عنه اعلان الرباط ، فهناك اتجاه يأيده جانب من الرأى ، من شأنه أن ضعف دور مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية والامانة العامة والمنظمات التابعة للمؤتمر .

ويضيف هذا الاعلان أن الدول النامية تخشى عجز مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية تدريجيا عن تقريب الاراء والمصالح المتضاربة فى مجال التجارة الدولية وعجزه عن تقديم المساعدة الى البلاد النامية ، وأن تصبح هذه المنظمة غير قادرة على أن تلعب الدور السيكلوجى والسياسى الحيوى للتأثير على انانية الدول المتقدمة واحكامها المسبقة ازاء مشكلة المساعدة الدولية للبلدان النامية .

ويرى رؤساء الدول أن كل هذا يشكل مجموعة من العوامل التى هى من شأنها أن تكون محور انشغال زعماء الدول الافريقية الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية ، وفى ذلك تأكيد لمخاوفهم ، وهذا هو الذى دفعهم مع كافة الدول النامية الاخرى على دعوة المؤتمر الاول للامم المتحدة للتجارة والتنمية .

وفى هذا الاطار العام ، قرر مؤتمر رؤساء الدول والحكومات فى دورته التاسعة ، أن تدعو منظمة الوحدة الافريقية فى اقرب وقت اجتماعا للجنة خبراء منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا وذلك لتقييم نتائج أعمال

مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية فى كل قطاع وأن تحدد التوقعات وأن ترسم اطارا للنشاط الذى يجب أن تقوم به افريقيا لسد ثغرات اجتماع سنتياجو .

وفى نفس الصدد قرر كبار المسئولين فى افريقيا أنه على منظمة الوحدة الافريقية أن تدعو مؤتمرا وزاريا افريقيا عن التجارة والتنمية لدراسة التدابير التى يجب اتخاذها على اساس نتائج لجنة الخبراء لاقرار هذه التدابير واتخاذ قرارات بشأن تطبيقها ، واشار المسئولون الافارقة بصفة خاصة الى أنه على المؤتمر الوزارى الافريقى أن يبحث وسائل تعزيز الجبهة الافريقية الموحدة وذلك قبل المفاوضات مع باقى شركائها فى المجموعة الدولية ، وانه يجب توسيع نطاق التعاون والتضامن بين الدول الافريقية لدفع عجلة عملية التنمية الداخلية حتى تحتل افريقيا مكانة تتماشى وامكانياتها الاقتصادية والبشرية العظيمة لكى تتعاون افريقيا وتتضامن مع المناطق التى لا تزال تعانى الفقر والجهل والمرض .

واجتمع محافظو بنك التنمية الافريقى مدفوعين باعلان رؤساء الدول والحكومات فى الجزائر فى يوليو ١٩٧٢ بمناسبة الاجتماع السنوى الثامن ، وتبنوا كذلك اعلانا يؤكد من جديد ضرورة انعقاد مثل ذلك المؤتمر ، وركزوا بصفة خاصة على المشاكل النقدية التى تواجهها افريقيا .

واجتمعت مجموعة الخبراء التابعين لمنظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا فى سبتمبر ١٩٧٢ فى جنيف واتفقوا على الحاجة الماسة لاجتماع وزارى خلال سنة ١٩٧٣ لدراسة المشاكل النقدية والتجارية ومشاكل التنمية التى تواجهها افريقيا .

أما مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا الذى انعقد فى اكـــــرا من ١٦ الى ٢٢ فبراير ١٩٧٣ فقد قرر بالاجماع ادراج مسألة توسيع نطـاق الرابطة بين افريقيا والمجموعة الاقتصادية الاوروبية فى جدول اعمال المؤتمـــر الوزارى الافريقى حول التجارة والتنمية والمشاكل النقدية ، بعد أن وجـــه هذا المؤتمر اهتمام الافارقة الى الحاجة فى المستقبل الى استراتيجية محـددة والى مناقشة المسائل المعقدة فى اطار ملائم مثل منظمة الوحدة الافريقية مـــن جهة ، ومن جهة اخرى اشار المؤتمر الى الحاجة الى الاستعانة بالخـــبراء الافارقة لوضع استراتيجية يمكن أو تؤثر على مستقبل افريقيا الاقتصادى .

وتبنى مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا القـــــــــــــرار (E/ CN/ 14/ L 420/ Rev. 1) الذى يدعو بصفة خاصة الامين العـــام لمنظمة الوحدة الافريقية والامين التنفيذى للجنة الاقتصادية لافريقيا ورئيـــس بنك التنمية الافريقى ورئيس رابطة البنوك المركزية الافريقية الى اتخاذ كـــل الاجراءات لعقد المؤتمر الوزارى حتى يتقدم بنتائج أعماله الى الدورة العادية العاشرة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات المنعقد فى ٢٥ مايو ١٩٧٣ بأديس ابابا

والتزاما بأحكام هذه القرارات ، اجتمعت لجنة التنسيق التى تتكـــون من الامين التنفيذى للجنة الاقتصادية لافريقيا ورئيس بنك التنمية الافريقـــى والامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ، عدة مرات فى ابيدجان ووضعت جـــدول أعمال المؤتمر الوزارى الافريقى .

ونود هنا أن نشيد بروح التعاون التى سادت العلاقات بين منظمـــة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا وبنك التنمية الافريقى ، وهـــذا أمر طبيعى لان اللجنة الاقتصادية لافريقيا وبنك التنمية الافريقى وغيرها مـــن

المنظمات الا فريقية المختلفة تكون بالنسبة لمنظمة الوحدة الا فريقية اجهـــزة فنية تدخل أهدافها فى اطار اتجاه منظمة الوحدة الا فريقية العام الـــذى رسمه رؤساء الدول والحكومات فى ٢٥ مارس ١٩٦٣ فى أديس ابابا .

وبالا ضافة الى ذلك كلفت لجنة التنسيق مجموعة من الخبراء الا فارقـــة الاكفاء بدراسة النقاط المدرجة فى جدول أعمال المؤتمر الوزارى وبالقيـــام بدراسات حول مشكلات التجارة والتنمية والنقد التى ستكون موضع نقاش الوزراء الا فارقة وبوضع تقرير يتضمن النتائج التى توصلوا اليها حول هذه المسائل .

واجتمع الخبراء الا فارقة فى ابيدجان حوالى آواخر شهر فبراير وبداية شهر مارس ١٩٧٣ وقاموا بعمل ارضى مسئولى المنظمات الثلاث الملكلة بدعوة المؤتمر الوزارى .

ولكى تسهل أعمال المؤتمر الوزارى ، شكلت لجنة التنسيق ثلاث لجـان متخصصة ، كلفت الاولى بدراسة المفاوضات التجارية متعددة الاطراف والمساعدات وتمويل عملية التنمية وعلاقات افريقيا بالمجموعة الاقتصادية الاوروبية ، والثانيـة بدراسة المشاكل النقدية والثالثة بدراسة التعاون بين الدول الا فريقيـــة ، والاجراءات التى يجب اتخاذها لتذليل العقبات التى تحول دون تعزيز هذا التعاون ودون التكامل الاقتصادى الا فريقى .

كما درست اللجان الثلاث نتائج مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية والتدابير التى يجب اتخاذها لتطبيق قرارات المؤتمر الوزارى .

وكان عنوان وثيقة عمل هذه اللجان المختصة " تقرير عن مشكـــلات التجارة والتنمية والنقد " الذى قدمه الخبراء الا فارقة ضمن اللجنة المشتركـــة بين منظمة الوحدة الا فريقية وبنك التنمية الا فريقى واللجنة الاقتصاديـــة

لا فريقيا ــ الوثيقة (ADB/ OAU/ ECA/CONFMIN/ SC/ WP/ 1) . وكانت الدراسات الاخرى الموزعة دراسات للرجوع اليها . ولقد احتوى تقرير اللجنة المشتركة كافة النقاط المدرجة فى جدول اعمال اللجان المتخصصة والمؤتمر الوزارى الافريقى .

وختاما طلب من اللجان المتخصصة أن تتقدم فى نهاية أعمالها بتوصيات وقرارات ومشروع ميثاق افريقى عن مشكلات التجارة والتنمية والنقد .

ولقد شارك فى اعمال اللجان المتخصصة فى اديس ابابا سبع وثلاثون دولة وعدد من المنظمات الحكومية الافريقية والمديرون الافارقة لصندوق النقد الدولى وبنك الانشاء والتعمير والمسئولون الافارقة للجنة العشرين ولجنة الاربع والعشرين .

وتبنت هذه اللجان المتخصصة التوصيات التالية ذات الاهمية الكبرى /

أ ــ المفاوضات التجارية متعددة الاطراف ضمن الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية .

ب ــ المساعدات وتمويل عملية التنمية .

جـ ــ العلاقات مستقبلا بين افريقيا والمجموعات الاقتصادية الاوروبية .

د ــ اصلاح جهاز النقد الدولى والمشاكل النقدية الافريقية .

هـ ــ التعاون بين الدول الافريقية فى كافة المجالات .

ولقد عرضت هذه التوصيات ومشروع الميثاق الافريقى عن التعاون والاستقلال الاقتصادى والتنمية ، على المؤتمر الوزارى الافريقى الاول حول التجارة والتنمية والمشاكل النقدية الذى انعقد فى ابيدجان من ٩ الى ١٣ مارس ١٩٧٣ .

وشاركت فى هذا المؤتمر ٤٠ دولة من أعضاء منظمة الوحدة الافريقيـــة يمثلها ٤٠ وزيرا افريقيا ، ٢٧٥ مشتركا آخرين فضلا عن كافة المنظمات الحكومية الافريقية وكذلك المديرين الافارقة فى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير وممثلى لجنة العشرين ولجنة الاربع وعشرين والممثلين الافارقة فى مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية .

وكان جدول أعمال المؤتمر كما يلـى /

أ ـ تقرير عن اعمال اللجان المتخصصة الذى قدمه سعادة كتمايفرو وزير التجارة والصناعة والسياحة فى اثيوبيا بصفته رئيسا لاجتماع اللجان المتخصصـــة وسعادة اديتو بافبينى سفير زائير لدى أثيوبيا ، المقرر العام .

ب ـ دراسة واقرار الميثاق الافريقى عن التعاون والاستقلال الاقتصادى والتنميـــــة .

جـ ـ دراسة وسائل تنفيذ قرارات المؤتمر .

وقبل أن يبدأ المؤتمر اشغاله انتخب اعضاء المكتب كما يلى /

ـ الرئيـــــس ساحل العاج

ـ نواب الرئيس ١ ـ اثيوبيـــــا

٢ ـ المغرب

٣ ـ نيجيريـــا

٤ ـ تنزانيـــــا

ـ المقـرر العام زائـــــير

وبعد نقاش مستمر ، اقر المؤتمر الوزارى الافريقى لمشكلات التجـــــارة

والتنمية والنقد الاعلان عن التعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادى بالاجماع كما تبنى التوصيات حول المسائل المدرجة فى جدول الاعمال ، والحق الاعلان والتوصيات الى هذا التقرير .

ويوصى المؤتمر الوزارى الافريقى حول مشكلات التجارة والتنمية الدورة العاشرة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات بأن تقر الاعلان الافريقى عن التعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادى والتوصيات عن المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ، والمساعدات وتمويل عطية التنمية وعلاقات افريقا بالمجموعة الاقتصادية الاوروبية الموسعة فى المستقبل ، واصلاح جهاز النقد الدولى والمشاكل النقدية الافريقية ، واخيرا التعاون فيما بين الدول الافريقية فى مجال الموارد البشرية والطبيعية والزراعة والتصنيع والنقل والمواصلات والتأمين والسياحة وحماية البيئة والعلوم والتكنولوجيا والتربية الخ ..... وكلها قطاعات اساسية لدفع عجلة التنمية .

ولقد الحق تقرير المقرر العام سعادة م. باروتى واندوالى وزير المالية فى زائير ، ويتضمن هذا التقرير التفاصيل الكاملة عن سير الاعمال .

الملحق رقم (١)

تقـــــرير

المؤتمر الوزاري عن مشكلات التجارة والتنميـــة والنقـــــد

تقديم صاحب السعادة باروتي واندا اولي وزير الدولة للشئون المالية في جمهوريـــة زائير ـ المقـــرر العام للمؤتمر •

(١) جلســة الافتتاح الرسميـــة :

انعقدت الجلســة الافتتاحيـــة للمؤتمر الوزاري الخاص بمشكلات التجارة والتنميـــة والنقد بمقر الحزب بابيدجان في الساعة الرابعة من بعد ظهر التاسع من مايو سنة ١٩٧٣ تحت رئاســة صاحب الفخامة هوفويـــة بوانيه رئيس جمهورية ساحل العاج • والقى فخامة رئيس جمهوريـــة ساحل العاج خطابا قبل الاعلان عن افتتاح المؤتمر • وعبر الرئيس في خطابه عن اغتباط حكومة ساحل العـــاج وشعبـــه وفخرهما لاستضافـــة المؤتمر الوزاري حول مشكلات التجارة والتنميـــة والنقد واعداد السبيل لاتخاذ قـــرارات هامة في المجال الاقتصادي والتجاري والنقـــدي وفي مجال التعاون والتكامل الاقتصادي في افريقيا كما دعا الرئيس هوفييـــه بوانييـــه كافـــة الوفود الى دراســة المسائل المعروضـــة عليها دراســة عميقـــة لايجـــــاد الحلول الملائمة •

وركز رئيس جمهورية ساحل العاج على وعى افريقيا بدورها ومسئولياتها فى مجال التنمية الاقتصادية فى ضوء مابدى من البلدان الصناعية الاعضاء فى الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية وغيرها من المنظمات • وقبل ان يلقى رئيس جمهورية ساحل العاج صاحب الفخامة هوفييه بوانيه كلمته سبق ان القى كل من الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية السيد انزو ايكانجاكى والسيد روبيرت فاردينار الامين التنفيذى للجنة الاقتصادية لافريقيا ورئيس البنك الافريقى للتنمية كلمات فى الحاضرين وكانت النقاط الاساسية التى اثارها المتحدثون الثلاثة هى :

١) ان عدم مساهمة الدول الافريقية فى التوقيع على الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية ومعاهدة روما وغيرها من الاتفاقيات تفرض انتهاج سياسية ملائمة فى مجال التعاون فى الوقت الذى لايستوجب هذا اعادة النظر فى هذه الاتفاقيات •

٢) ان رفض الدول الصناعية الالتزام بقرارات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن تحويل ١٪ من اجمالى ناتجها القومى الى البلدان النامية وانخفاض الاسعار وثقلها بالنسبة للمنتجات الافريقية مما يؤدى الى تدهور شروط التبادل التجارى فضلا عن ذلك ان المساعدة التى تتلقاها البلدان النامية ليست مؤثرة بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى افريقيا كل هذه ثغرات فى مجال التعاون الدولى من شأنها ان تزيد من اختلال التوازن بين البلدان الصناعية والبلدان النامية وتهدد بخطورة السلام والامن الدوليين •

٣) ان وعي افريقيا بامكانياتها وقوتها ان وجدت جهودها وعملت بصفة جماعية سيثبت موقفها في المجال الدولي ويزيد من قدرتها على القضاء على الاستغلال الذي تتعرض اليه ان عملت كل دولة افريقية وحدها .

٤) وانطلاقا من ذلك حدد المتحدثون الثلاثة اهداف هذا المؤتمر الذي يرمي الى رسم الطريق للبلدان الافريقية في مجال التنمية والتكامل الاقتصادي والتعاون الافريقي في كافة المجالات من اجل صيانة مصالح افريقيا ولقد عبر نائب رئيس بوتسوانا باسم جميع الوفود عن شكره الى رئيس جمهورية ساحل العاج صاحب الفخامة هوافيه بوانيه على حضوره شخصيا الجلسة الافتتاحية الرسمية وللكلمة الحكيمة التي تكرم بالقائها والتي ركز فيها عن حق على اهمية هذا المؤتمر ولقد توجه نائب الرئيس كذلك بكامل شكره الى حكومة ساحل العاج وشعبه على حسن الضيافة وعلى التسهيلات التي وضعاها تحت تصرف المؤتمر لتسهيل اعماله وقبل مناقشة النقاط المدرجة في جدول الاعمال اشار الى عدد الدول المشتركة الضخمة اذ استجابت اربعون دولة للنداء الموجه اليها وارسلت بممثلين على اعلى مستوى بالاضافة الى تسعة وثلاثين وزيرا تشرف نائب رئيس الجمهورية بحضور المؤتمر وكانت مساهمة الوفود الفعالة في المداولات التي كانت متحمسة في بعض الاحيان برهانا عن الاهتمام الذي اولته الدول الى دراسة كل نقطة من نقاط جدول الاعمال .

(٢) انتخاب اعضاء المكتب :

انتخب بالتصفيق سعادة كونان بيديي وزير المالية والشئون الاقتصادية لساحل العاج وذلك باقتراح تقدم به وزير تجارة اثيوبيا سعادة كتما يفرو وانتخب اعضاء المكتب كمايلى :

- النائب الاول للرئيس سعادة كتما يفرو وزير التجارة والصناعة والسياحة لاثيوبيا .
- النائب الثاني للرئيس سعادة جشاوو بن سالم وزير مالية المغرب
- النائب الثالث للرئيس سعادة م بريفش وزير نيجيريا .
- النائب الرابع للرئيس سعادة م . اميرحبيب جمال وزير التجارة والصناعة لتنزانيا .
- المقرر العام : سعادة باروقى واندا ولى وزير الدولة للمالية في جمهورية زائير .

(٣) اقرار جدول الاعمال :

وافق المؤتمر على ثلاثة عشر بندا من البنود العشرين المدرجة في جدول الاعمال وذلك يرجع الى حذف البند المتعلق بالاعلانات العامة وادراج البنود ٩ و ١١ و ١٢ و ١٣و ١٤ و ١٥ و ١٦ في بند واحد .

(٤) تنظيم اعمال المؤتمر :

شكل المؤتمر لجنة صياغة وذلك لتسهيل دراسة تقرير اللجان المتخصصة ومشروع الميثاق الافريقي عن التعاون والاستقلال الاقتصادي والتنمية والموافقة عليها وكي تتقدم هذه اللجنة بتوصياتها على ضوء ملاحظات الوفود واقتراحاتها وتتكون هذه اللجنة من الاعضاء التالية :

الجزائر ـ بوتسوانا ـ الكاميرون ـ ساحل العاج ـ اثيوبيا ـ جمهورية مصر العربية ـ غانا ـ غينيا العليا ـ كينيا ـ مالى المغرب ـ نيجيريا ـ تنزانيا ـ زائير ـ زامبيا •

وانقسمت هذه اللجنة الى لجنتين فرعيتين لتقدم توصياتها على البندين التاسع والعاشر وهى :

البند التاسع : تقرير اللجان المتخصصة •

البند العاشر : مشروع الميثاق الافريقى عن التعاون والاستقلال الاقتصادى والتنمية •

وبعد اجتماعات عديدة عملت فيها بجهد ونشاط توصلت اللجنتان الفرعيتان الى التوصيات التالية :

" ان الوزراء الافريقيين المجتمعين في ابيدجان فى الفترة من ٩ الى ١٣ مايوسنة ١٩٧٣ بمناسبة انعقاد المؤتمر الوزارى الافريقى عن مشكلات التجارة والتنمية والنقد الذى تم تنظيمه بالتعاون بين منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا والبنك الافريقى للتنمية •

يوصون باقرار هذا الاعلان الافريقى عن التعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادى اثناء الدورة العادية العاشرة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات المنعقد فى اديس ابابا يوم ٢٥ مايوسنة ١٩٧٣ بمناسبة الاحتفال بالعيد العاشر لانشاء منظمة الوحدة الافريقية • "

ديباجـــــــــــة

نحن رؤساء الدول والحكومات الافريقية المجتمعون فى أديس ابابا فـــى الخامس والعشرين من شهر مايو عام ١٩٧٣ بمناسبة العيد العاشر لمنظمـــة الوحدة الافريقية .

اذ نؤكد من جديد المبادىء والاهداف الواردة فى ميثاق منظمـــــة الوحدة الافريقية الصادر فى ٢٥ مايو ١٩٦٣ .

واذ نؤكد من جديد الالتزام الكامل لدولنا بأحكام ميثاق الجزائـــر ، واعلان ليما ، والاعلان الافريقى بشأن التصنيع ، واعلان منظمة الوحدة الافريقيـة بشأن مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، وأولويات التنمية الافريقية كما حددتها مذكرة اديس ابابا ،

واذ نذكر بقرارات منظمة الوحدة الافريقية ، واللجنة الاقتصادية ، وبنـك التنمية الافريقى ، فى هذا الصدد .

واذ نأخذ فى اعتبارنا الامال العميقة والمشروعة لشعوبنا ،

واذ يقلقنا التدهور المستمر للوضع الاقتصادى والاجتماعى فى الـــدول النامية بالنسبة للدول المتقدمه ، مع اقتناعنا بالاتساع المستمر فى الفجـــــوة بين الدول النامية والدول المتقدمة ،

واذ نعتقد أن استمرار هذا الوضع من شأنه أن يولد شعورا عميقـــــا باليأس قد يؤدى الى عواقب وخيمة بالنسبة للسلام والامن الدولى .

واذ نشعر بالقلق ازاء عدم فعالية الاجراءات التى اتخذت خلال العشر

سنوات الماضية لمكافحة التخلف ، وازاء عجز المجتمع الدولى عن خلق ظـــروف مناسبة لتنمية افريقيا ،

واذ نقتنع بأن الدول النامية ،عن طريق تدعيم جبهتها المشتركـــة ، يمكنها تحقيق أهدافها الانمائية ،

واقتناعا بأن تعبئة الموارد البشرية الهائلة فى القارة لتنشيط وتوحيـــد الروح الخلاقة التى يتمتع بها الافريقيون ، يمكن أن تؤدى الى التحول الســريع فى اقتصادنا والى رفع مستوى المعيشة لشعوبنا ،

واقتناعا بأن التعبئة الفعالة للموارد الطبيعية الضخمة فى القـــارة ستزداد بسهولة اذا كان هناك قدر أكبر من التكامل الاقتصادى ، وأن التعـــاون الاقليمى يعتبر اداة للتكامل الاقليمى لا يمكن الاستغناء عنها فحسب ، بـــل هو ايضا وسيلة لتنسيق وتدعيم مواقف الدول الافريقية فى علاقاتها بالعـــالم الخارجى ، مما يمكنها من القيام بدور فعال ومؤثر فى المجال العالمى بحـــيث تساعد على خلق ظروف افضل للتنمية ،

واذ نعتقد أن الاختلافات فى اللغة والاختلافات فى حجم الاقتصـــاد أو بنائه لا تشكل عقبات مستعصية على طريق التعاون الاقتصادى والتكامل الاقليمى وانه من الممكن القضاء على العوائق التى تعترض التعاون بين الدول الافريقية ، وخاصة المتخلفة عن الاستعمار أو الناتجة عن العلاقات الرأسـية للسيطرة علـــى افريقيا من جانب الدول المتقدمة ،

واذ نعتقد أن احتمالات احداث تغييرات بعـيدة المدى فى المجـال الدولى ، والاحداث الهامة التى تجرى فى العالم ، والجهود التى تبذل لايجاد

حلول دائمة للمشاكل المزمنة ، تتيح للدول الافريقية فرصة غير عادية لوضع طريقة للعمل المتناسق ، وللاشتراك اشتراكا كليا فى انشاء نظام دولى أكثر انصافا فى المجالات الاقتصادية والتجارية والمالية ،

واذ ندرك التهديد الخطير الناجم عن الرغبة الدائمة لدى الدول المتقدمة فى الاحتفاظ فى افريقيا بصفة خاصة بمناطق نفوذها السياسى والاقتصادى ، واذ نصر على الدفاع عن الاقتصادى لافريقيا ،

واذ نعلن جادين عزمنا الاكيد على تحقيق الاستقلال الاقتصادى وتنمية القارة عن طريق التعبئة الفعالة لمواردها البشرية والثقافية الهائلة .

نقرر ، لذلك ، الموافقة على الاعلان الحالى الذى يحدد المبادىء الاساسية للعمل الجماعى والفردى الذى تقوم به جميع الدول الافريقية بشأن التعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادى .

---

(٤)

التعاون والتكامل الاقتصادى الافريقى

١ ــ تعبئة الموارد البشرية والمادية

أ ــ ١ ــ لتحقيق اقصى فائدة من الموارد البشرية والطبيعية الكامنة فى افريقيا ، تتعهد حكومات الدول الافريقية بما يلى /

الموارد البشرية

أ ــ ٢ ــ أن تضمن لكافة المواطنين حق التعليم والتدريب على اساس الواقع الافريقى وبطريقة تتناسب مع الاحتياجات الافريقية وأهداف التنمية وأن تتخذ جميع الاجراءات الضرورية لاحترام هذا الحق ،

أ ــ ٣ ــ أن توجه برامج التعليم الجامعى والعالى نحو التدريب والبحث اللازم لضمان الاستقلال العلمى والتكنولوجى فى افريقيا (كأن توجه نحو البحث التطبيقى الذى ستحتاج اليه) وادخال تعديلات جذرية فى المجال الاقتصادى والاجتماعى لصالح التنمية .

أ ــ ٤ ــ أن تسهل حركة الاشخاص الضرورية لتبادل الافكار والتكامل الاقتصادى ، وأن تعطى الاولوية للتعاون فى مجال تبادل القوى البشرية المهنية ، والعمال المهرة وغير المهرة بين الدول الافريقية .

أ ــ ٥ ــ أن تتخذ الاجراءات المناسبة لوضع حد لاستنزاف العقول من افريقيا ، وحث الافريقيين المؤهلين المقيمين فى الخارج على العودة ، بهدف التخلص سريعا من المساعدات الفنية التى تقدم من خارج افريقيا .

أ — ٦ — أن تسرع فى تنفيذ سياسة الافرقة فى كل دولة ، وأن تضمن تمثيلا افريقيا فعلا وعادلا فى المنظمات الدولية ، وفى وكالات الامم المتحدة فى افريقيا .

أ — ٧ — أن تساند كل المساندة ، عن طريق دولها وعن طريق منظمة الوحدة الافريقية ، برامج اتحاد الجامعات الافريقية وغيرها من المؤسسات لتدعيم التعاون فى مجالات معينة فى التدريب والبحث ، وبصفة خاصة تعليم اللغات الافريقية والاجنبية ، وتوسيع نطاق تسهيلات التدريب لمواجهة النقص فى العاملين الافريقيين من المستويين المتوسط والعالى ، وبحث المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية ذات الاهمية الخاصة بالنسبة للتنمية الافريقية ، وتبادل اساتذة وطلبة الجامعات .

المـــوارد الطبيعية

أ — ٨ — أن تقوم بمسح منظم لجميع الموارد الافريقية ، بهدف استعمالها بطريقة حكيمة ، واستغلالها استغلالا مشتركا ، حيثما كان ذلك مناسبا وذلك للتعجيل بتنمية القارة .

أ — ٩ — أن تدافع بنشاط وباستمرار وبطريقة مشتركة ، عن الحقوق الثابته للدول الافريقية فى السيادة والسيطرة على مواردها الطبيعية .

أ — ١٠ — أن تزيد من التعاون المتعدد الاطراف فى استغلال الانهار والبحيرات والاحواض .

أ — ١١ — أن تشجع تبادل المعلومات المتعلقة باستغلال واستعمال المياه التى تغذى المدن والصناعات .

أ — ١٢ — أن تستغل لاغراض التنمية الامكانيات الافريقية للطاقة المولدة من المياه على اساس متعدد القوميات اقليمي وشبه اقليمي كلما أمكن .

أ — ١٣ — دعم استخدام الموارد الجديدة للطاقة مثل الطاقة الشمسية والحرارية كبديل لانواع الوقود الاخرى .

(متابعة التدابير الراسية الى استعادة الغابات الافريقية عن طريق التشجير بغية وقف زحف الصحارى جنوبا)

أ — ١٤ — أن تتم على نحو فعال ومشترك حماية موارد افريقيا من البحر والمحيط التي تدخل في حدود الاختصاص الوطني من الافراط في استغلالها دوليا (من جانب الدول المتقدمة) .

أ — ١٥ — ترشيد الاستفادة — على نطاق القارة بأسرها — من الابحاث الخاصة بقاع البحر والمحيط التي تجرى خارج حدود الاختصاص الوطني وذلك في خدمة تنمية افريقيا وشعوبها ومن أجل ضمان الاشتراك الكامل للبلدان الافريقية اللاساحلية .

٢ — الزراعة

أ — ١٦ — تشجيع تطوير الزراعة الافريقية عن طريق استخدام الاساليب الحديثة والمتقدمة ومن خلال تبادل الدول الافريقية الخبرات والمواد في مجال الانتاج والتوزيع والتخزين .

أ — ١٧ — تشجيع الجهود الكفيلة بضمان زيادة سريعة وضخمة في انتاج افريقيا من الغذاء .

أ ــ ١٨ ــ بذل جهود خاصة لتوسيع نطاق الخدمات الاساسية التى تخدم الريف وتحسين ظروف المناطق الريفية بغية رفع مستوى معيشة سكانها ،

أ ــ ١٩ ــ توفير الخدمات الريفية الاضافية حتى يتمكن صغار الفلاحين من انتاج محاصيل وفيرة تحقق فائضا يمكن استخدامه فى تمويل الصناعات المرتبطة بالزراعة .

أ ــ ٢٠ ــ اتخاذ الخطوات الضرورية التى تكفل تصنيع أكبر قدر من المنتجات الزراعية الافريقية فى افريقيا قبل تصديرها .

٣ ــ النقل والخدمات الاساسية

أ ــ ٢١ ــ الاسراع بالجهود التى تخلق دعائم اساسية حديثة مثل الطرق والسكك الحديدية والخطوط الجوية والنقل البحرى الداخلى ــ اذ أن هذه تعتبر احدى المتطلبات الاساسية للتنمية والتعاون فيما بين الدول الافريقية ، ويتم هذا من خلال اساليب مثل توحيد مواصفات اقامة السكك الحديد ، وربط شبكات الطرق .

أ ــ ٢٢ ــ اعطاء اولوية لربط الطرق التومية بغية تسهيل حركة الاشخاص والبضائع بين المناطق الداخلية والساحلية على أن تؤخذ فى الاعتبار الصعاب الاخرى التى تواجهها الدول اللاساحلية .

أ ــ ٢٣ ــ القضاء على كافة اشكال العقبات التى تعترض سبيل الحركة المنتظمة للسيارات خاصة عن طريق تسهيل الاجراءات على الحدود وتنسيق قوانين المرور الاقليمية بالنسبة للطرق .

أ ــ ٢٤ ــ اتخاذ الخطوات اللازمة لاقامة كونسورتيوم من شركات الملاحة الافريقية يمكنها من العمل بفعالية أكبر والمشاركة فى الاستفادة من تسهيلات الصيانة والتسهيلات التى تقدم فى محطات الوصول ، والبحث المشترك عن امكانيات ادخال استحداثات فنية فى نقل الصادرات الافريقية والتأثير فى اسعار الشحن فيما يتعلق بالخدمات فيما بين القارات والخدمات الساحلية .

أ ــ ٢٥ ــ اتخاذ موقف موحد لصالح اجراء مفاوضات مبكرة للحصول على اسعار شحن مواتية والتأثير على مستوى اسعار الشحن فيما يتعلق بالنقل البحرى وخدمات الشحن الساحلية .

أ ــ ٢٦ ــ اتخاذ التدابير اللازمة لاقامة مجالس لشركات الشحن فى افريقيا وللربط بينها وبين الدول غير الساحلية قدر الامكان .

أ ــ ٢٧ ــ اقامة شبكات شحن كافية بهدف تشجيع التجارة فيما بين الدول الافريقية وتشجيع الصادرات الافريقية .

أ ــ ٢٨ ــ تعزيز التعاون الفعال بين شركات الطيران الافريقية بغية ترشيد الخدمات الجوية للقارة ، وخاصة فيما يتعلق بتنسيق جداول الرحلات وتحديد اسعار خاصة مخفضة وتبادل حقوق المرور الجوى ، وتوحيد انواع الطائرات المستخدمة ، والاستفادة المشتركة من عمليات تسهيلات اصلاح وصيانة الطائرات ، والتنظيم المشترك للابحاث وتدريب العاملين .

الاتصالات والمواصلات السلكية واللاسلكية

أ ــ ٢٩ ــ دعم الجهود الرامية الى تنفيذ شبكة المواصلات السلكية واللاسلكية لسائر افريقيا بما فى ذلك اطلاق قمر صناعى لسائر افريقيا فى النهاية .

واتخاذ الخطوات لتأمين توحيد المعدات وتحسين وتنسيق ترتيبات التشغيل وتقديم التسهيلات المناسبة لتدريب العاملين .

أ ــ ٣٠ ــ تحديد سياسات عامة مشتركة حول جميع المسائل المتعلقة بمشكلات وسياسات الخدمات البريدية وخاصة فيما يتعلق بتوحيد وتنسيق الاجراءات والاساليب البريدية واقامة الخدمات البريدية الحيوية فيما بين الدول الافريقية .

٥ ــ التصنيع

أ ــ ٣١ ــ تشجيع تصنيع افريقيا وخاصة عن طريق توسيع الاسواق القومية والتعجيل بالتطور التكنولوجى مع الاخذ فى الاعتبار تزايد اهمية الشركات متعددة القوميات فى هذا المجال .

أ ــ ٣٢ ــ تحديد الاقاليم الاقتصادية لافريقيا بهدف تشجيع التنمية المنظمة للقارة بأسرها عن طريق ترشيد التخطيط الاقليمى والتخطيط القومى وتحديد مجالات المصلحة المشتركة لتشجيع تنميتها عن طريق التخطيط والرمجة .

أ ــ ٣٣ ــ اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق التصنيع المرشد فى نطاق الكيانات الاقتصادية شبه الاقليمية وعلى مستوى القارة ، على اساس الاقتسام العادل للتكاليف والفوائد ، وذلك بتنسيق سياسات التصنيع وتنسيق خطط التنمية واعطاء عناية خاصة لمشكلات الدول الاقل تقدما والدول غير الساحلية .

أ ــ ٣٤ ــ تنظيم تبادل المعلومات بين الدول الافريقية فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بالتصنيع ، وتشجيع التعاون والمساعدات عن طريق مؤسسات

دولية مختصة ، واتخاذ الخطوات المناسبة لوضع حد لاساليب الشركات الاجنبية متعددة القوميات التى تتعارض مع مصالح افريقيا .

أ ــ ٣٥ ــ دعوة الدول المتقدمة ــ بغية النهوض بالصناعات الافريقية ــ الى أن تطبق نظام الافضليات العامة بطريقة نزيهة ودون تفرقة وأن تلغى بالفعل جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية والاساليب المعوقة للانشطة التجارية .

أ ــ ٣٦ ــ تشجيع التعاون بين لمناطق النامية مع اعطاء عناية خاصة لتصدير المنتجات المصنعة وشبه المصنعة وذلك لكى تغير البناء العمودى الذى يسيطر على العلاقات بين الدول النامية والدول المتقدمة .

أ ــ ٣٧ ــ التشجيع ــ عن طريق سياسة التدريب والارشاد وتوفير الخدمات الاضافية ــ على اشتراك الافارقة فى القطاع الصناعى .

أ ــ ٣٨ ــ اتخاذ الاجراءات المناسبة لتشجيع التحويل السريع للاساليب الفنية المناسبة الى افريقيا من جانب دول اقتصاديات السوق المتقدمة ومن الدول الاشتراكية ، ومساهمتها فى عمليات الانتاج ، ولاقامة مؤسسات على نطاق القارة قادرة على النهوض بابحاث علوم التطبيقية واستخدام الاساليب التى تتوصل اليها الابحاث المحلية ، والقضاء على الوسطاء فى مجال الصادرات بغية الحد من التكاليف الباهظة للتجارة المستوردة .

مسائل النقد والمسائل المالية

أ ــ ٣٩ ــ اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لتشجيع التعاون الفعال بين الدول الافريقية فى مجال النقد وخاصة عن طريق /

١ ــ تنظيم المشورة المتبادلة حول مسائل النقد بين الدول الافريقية

٢ ــ اعطاء دور أكبر اهمية للدول الافريقية فى مجال المدفوعات فيما بين الدول الافريقية .

٣ ــ وضع ترتيبات الدفع فيما بين الدول الافريقية على اساس الدفع بالعملات الافريقية .

٤ ــ اقامة اتحاد أو أكثر للمدفوعات ــ على المستوى الاقليمى أو شبه الاقليمى ــ يتبعه صندوق افريقى للتسويات الخارجية ولتحقيق هذا الهدف تتم دراسة واقعية لجميع امكانيات تمويل الصندوق بالتعاون مع المؤسسات الدولية المناسبة .

ــ التعزيز السريع للتعاون المالى الفعال فى افريقيا باقامة اسواق شبه اقليمية لرؤوس الاموال ، وبدعوة البنك الافريقى للتنمية لكى يعطى الاولوية لتمويل المشروعات متعددة القوميات وتلك التى تشجع التكامل الاقتصادى الافريقى .

البيئة

أ ــ ٤٠ ــ اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية الطبيعة والبيئة اللتين تشكلان احدى الموارد الافريقية التى لا تعوض ، ولمواجهة الاثار الناجمة عن الكوارث الطبيعية التى تقع الدول الاخرى فريسة لها بصفة دائمة .

أ ــ ٤١ ــ اتخاذ جبهة مشتركة لمحاربة القحط الذى يشكل تهديدا للقارة بأسرها .

أ ــ ٤٢ ــ اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان الا تسفر سياسة تشجيع السياحة عن تدمير البيئةوالطبيعة فى افريقيا حيث أنه لن يكون من الممكـــــن معالجة أى تلف يحدث .

أ ــ ٤٣ ــ التأكد من أن المشكلات الخاصة بحماية البيئة ينظر اليهـــا فى نطاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الافريقية التى يجب أن تولـــى سياسة التنمية فيها عناية أكبر للمسائل الخاصة بالمحافظة على الموارد الطبيعية وادارتها ، وتحسين الظروف الطبيعية والبشرية فى المدن والقرى ، والقضـــاء على الامراض المستوطنة التى تم القضاء عليها فى انحاء كثيرة من العالم .

أ ــ ٤٤ ــ التأكد من أن الدول الافريقية تسترشد دائما بالمبـــادىء التى اقرها مؤتمر ستوكهولم الخاص بالبيئة البشرية .

السياحـــــــة

أ ــ ٤٥ ــ اقامة منظمات مشتركة لتشجيع السياحة عن طريق اتخـــاذ اجراءات مثل الاعلان المشترك وتحديد اسعار متفق عليها للرحلات والسفريـات لقضاء الاجازات ، وتبسيط الاجراءات المتبعة على الحدود لتسهيل الرحـــلات فيما بين الدول .

تمويـل التجـارة والتنميـــة

ب ــ ١ ــ التجارة فيما بين الدول الافريقية

١ ــ (أ) تكثيف الجهود الرامية الى وضع نظم واجهزة للتنســـيق بين السياسات التجارية .

(ب) تكثيف الجهود الرامية الى تشجيع التعاون فى مجـــال التكامل العام للدعائم الاقتصادية الاساسية ، وخاصة عن طريق اعادة تنظيم اجهزة الانتاج ونظم التوزيع وتكامـــل الاسواق على اساس شبه اقليمى .

(جـ) اقامة مؤسسات مشتركة للتجارة والتنمية تتولى عند الضرورة بحث وتنسيق تنفيذ الاتفاقيات والترتيبات بين الدول الافريقية الخاصة بالتعاون والتجارة والتنمية .

٢ ــ الاخذ باساليب التسويق الحديثة فيما يتعلق بالمنتجـــات الافريقية بغية تشجيع التجارة فيما بين الدول الافريقية .

ب ــ ٢ ــ التجـــارة الدوليـــة

١ ــ اتخاذ الاحتياطات اللازمة فى مفاوضاتها مع الدول المتقدمـــة سواء بشكل جماعى أو فردى ، للتأكد من عدم خضوعها لاية سلطة اقتصاديـــة اجنبية .

٢ ــ تنسيق وتنظيم العمل الصريح الذى يسبق جميع المفاوضات مـــع الدول المتقدمة ولكى يتم تقييم جميع الاثار التى قد تتركها الاتفاقيات المقترحـة على مستقبل استقلالها الاقتصادى (ويعتبر هذا مبدأ لا يجوز انتهاكه .

٣ ــ العمل بشكل جماعى فى المفاوضات التجارية متعددة الاطـــراف بقصد حماية الاهداف التاليـــة /

١ ــ اتخاذ التدابير المنسقة الفعالة لوضع حد نهائى للتردى المستمر فى شروط تجارة الدول الافريقية .

٢ــ اتخاذ التدابير اللازمة لتثبيت اسعار السلع الافريقيـــة والعمل على تثبيت الزيادة المستمرة فى عائدات التصديـر فى ضوء حاجة الدول الافريقية المتزايدة الى تمويل التنمية .

٣ ــ اتخاذ تدابير فعالة ترمى الى تحقيق تنويع عمودى للانتاج لكى تتمكن الدول الافريقية من تصنيع منتجاتها عن طريـق أكبر عدد ممكن من المراحل قبل أن تقوم بتصديرها ، ويعتبر أن التنويع الافقى ــ الذى يتكون من استبـــدال عدد من المنتجات الاولية بمنتج واحد فقد ــ لا يؤدى الا الى حلول مؤقته دون أن يحل أى من المشكلات الحقيقية .

٤ ــ الغاء الدول المتقدمة لجميع الحواجز الجمركية وغـــير الجمركية والاساليب التى تعوق الانشطة التجارية الـــتى وضعتها تلك الدول فى طريق توغل منتجات الدول الافريقية فى اسواقها .

٥ ــ عدم المعاملة بالمثل فيما يتعلق بالتسهيلات فى مجـال التجارة والتعريفات التى تقدمها الدول المتقدمة الـــى الدول الافريقية .

٦ ــ قيام جميع الدول المتقدمة بوضع وتنفيذ نظام الافضليات العامة بشكل فعال ، والغاء كافة الاحكام التخلصية ، وتوسيع نطاق النظام لكى يشمل جميع الصادرات الافريقية واقرارها من جانب جميع الدول التى لم تقرها بعد .

٧ ــ اجراء مفاوضات على اساس مجموعات من المنتجات وليس على اساس منتج واحد .

٨ ــ اتمام المفاوضات خلال فترة زمنية معقولة .

ب ــ ٣ ــ تمويل التنمية

لكى يتحقق الاستقلال الاقتصادى ولضمان التنمية الفعالة تتعهد الحكومات الافريقية بما يلى /

١ ــ تعبئة الموارد الداخلية الافريقية بسرعة وفعالية لكى تكون هى أساس التنمية الافريقية .

٢ ــ أن تشجع ــ بشتى السبل ــ الجهود الموجهة نحو مساهمة افريقيا فى الاستثمارات فى جميع القطاعات لكى تضمن الرقابة القومية الفعالة على الاقتصاد .

٣ ــ أن تشجع اقامة مؤسسات للتأمين واعادة التأمين فى سائر انحاء القارة وشركة للتأمين واعادة التأمين لسائر افريقيا .

٤ ــ أن تتخذ التدابير لضمان احترام الاستثمارات الاجنبية الخاصة للاولويات القومية التى تضعها الدول الافريقية .

٥ ــ أن تنسق سياسات الاستثمار الداخلى لتجنب المنافسة بين الدول الافريقية على اعطاء حوافز للمستثمرين الاجانب وتقديم تسهيلات ضريبية يحتمل أن تكون ضارة باقتصادياتها وذلك بهدف وضع اساس لقانون موحد للاستثمارات لجميع الدول الافريقية .

٦ ــ أن تتخذ الاجراءات لخفض الانفاق على الابحاث والدراسات التى تجريها الدول المتقدمة التى تستوعب نسبة كبيرة جدا من المعونة

الخارجية ولضمان أن تتحمل الدول المانحة تكاليف مثل هذه الدراسات وحتى لا تعتبر جزءا من عنصر الائتمان فى المعونة الممنوحة .

٧ ــ أن تساهم بايجابية وبشكل مباشر فى الابحاث التى تجرى الان لاصلاح نظام النقد الدولى بغية تحديد نظام أكثر انصافا يهدف الى تزويدها بموارد للتنمية .

٨ ــ أن تشجع عن طريق اتفاقيات عامة أو محددة اجراءات للحد من الاثار الضارة للتطورات النقدية خارج القارة على الاقتصاديات الافريقية ولكى تحاول ــ ما أمكن ــ الحصول على تعويضات عن الخسائر الناجمة التى تتكبدها الدول الافريقية وفى نفس الوقت تعزز التعاون فيما بين الدول الافريقية فى مجال النقد لمواجهة الاثار السيئة للتطورات النقدية الخارجية .

٩ ــ أن تدافع عن موقف افريقى مشترك فى جميع المفاوضات الاقتصادية والنقدية الدولية .

جـ ــ ١ ــ التعاون الدولى

أن تتخذ جميع التدابير اللازمة مع بذل جهود على المستوى الدولى لتشجيع التعاون فيما بين الدول الافريقية وذلك فى نطاق استراتيجية للتنمية يجب أن تكون هى المسئولية الاولى للشعوب الافريقية نفسها .

(ولتحقيق هذا الهدف تتعهد الحكومات الافريقية بالقيام بما يلى)

جـ ــ ٢ ــ فى علاقاتها مع الدول النامية

١ ــ تعزيز الجهود مع مجموعة الـ ٧٧ لكى تدافع عن المبادىء التى وردت فى ميثاق الجزائر ومبادىء العمل الواردة فى "اعلان ليما"

٢ ــ أن تشجع بصفة دائمة تحقيق الانسجام فى مواقف الدول النامية داخل المؤسسات التى اقامتها للدفاع عن مصلحتها المشتركة .

٣ ــ أن تشجع بشتى السبل الممكنة تبادل المعلومات عن التعاون العلمى والفنى وفى مجال التنمية بين الدول النامية وبين مؤسساتها القومية أو الاقليمية .

٤ ــ أن تشجع رابطات المنتجين فى الدول النامية من أجل الدفاع الجماعى عن مصالحهم المشتركة .

جـ ــ ٣ ــ فى العلاقات مع دول اقتصاديات السوق المتقدمة ومجموعاتها الاقتصادية (تتعهد بمايلى)

١ ــ أن تنسق وتحقق الانسجام فى موقفها خلال جميع المفاوضات لكى تحمى مصالحها ضد القرارات الضارة بالاقتصاديات الافريقية وبالتعاون فيما بين الدول الافريقية .

٢ ــ أن تعقد اتفاقيات تجارية على اساس المصلحة المتبادلة والمعونة التى توفرها دول اقتصاديات السوق المتقدمة ومجموعاتها الاقتصادية .

٣ ــ أن تضمن أنه فى الاتفاقيات مع دول اقتصاديات السوق المتقدمة لا يكون تقديم المعونة مشروطا بنوع معين من العلاقات .

٤ ــ أن تضمن أن يتم تكييف اتفاقيات المعونة المالية والفنية الثنائية ومتعددة الاطراف لكى تتمشى مع متطلبات التنمية فى الدول

الافريقيـــــــــة .

٥ ــ أن تتخذ اجراءات فعالة لتنظيم اعادة الارباح التى تقـــلل من استثمار موارد الدول الافريقية وتحد من الاثار الايجابيـــة للمعونة لافريقيا .

٦ ــ أن تتخذ الاجراءات لتسهيل تحويل التكنولوجيا المناســبة للدول الافريقية بشروط سهلة وللحد من الاساليب المقيــدة التى تعمل ضد مثل هذه التحويلات .

جـ ــ ٤ ــ في علاقاتها مع الدول الاشتراكية فان الدول الافريقية

(تتعهد بما يلـــى)

١ ــ أن تنسق موقفها ومعلوماتها عن امكانيات التجارة والتعـــاون والمساعدة بين لدول الافريقية والدول الاشتراكية .

٢ ــ أن تشجع الاجراءات التى ترمى الى تكثيف التبادل التجارى وتسهيل الدفع بين الدول الافريقية والدول الاشتراكية .

٣ ــ أن تطلب من الدول الاشتراكية تسهيل تعبئة الائتمانـــات الممنوحة للدول الافريقية و اصة فيما يتعلق باستخـــــدام مثل هذه الائتمانات فى تمويل عناصر التكلفة المحلية للمشروعات وشراء البضائع من اية دولة اشتراكية .

٤ ــ أن تتخذ الخطوات اللازمة لتسهيل تسويق المنتجات الافريقية فى الدول الاشتراكية داخل اطار اتفاقيات طويلة الامـــــد وتحت شروط تسمح بتعديل الشروط بصورة دورية نتيجـــــة

للتغيرات التى تحدث فى ظروف السوق .

٥ ــ أن تكثف التعاون الصناعى والعلمى والفنى بين الـــدول الافريقية والدول الاشتراكية وأن تتخذ اجراءات محـــددة لتسهيل تحويل التكنولوجيا من مثل هذه البلاد .

وايمانا منا بذلك فاننا نحن رؤساء الدول والحكومات الافريقية ندعـــو الحكومات الافريقية ومنظمات التعاون الاقتصادى الافريقية والمؤسسات الافريقية والممثلين الافريقيين فى جميع المنظمات والمؤسسات والهيئات الدولية أن تسترشد فى اعمالها باحكام الاعلان الحالى عن التعاون والتنمية والاستقـــلال الاقتصادى .

وقـد قمنـا بالتوقيـــع على هـــذا

الجزائـــــر	مالـــــــى
بتســـــوانا	موريتانيـــــا
بورنـــــدى	موريشـــــس
كاميـــــرون	المغـــــرب
جمهورية وسط افريقيا	النيجـــــر
تشـــــاد	نيجيريـــــا
الكونغـــــو	روانـــــدا
داهومـــــى	السنغـــــال
مصـــــر	سيراليـــــون

غينيا الاستوائية

اثيوبيا

جابون

جامبيا

غانا

غينيا

ساحل العاج

كينيا

ليسوتو

ليبيريا

ليبيا

مدغشقر

مالاوى

الصومال

السودان

سوازيلاند

تنزانيا

توجو

تونس

أوغندا

فولتا العليا

زائير

زامبيا

صدر فى مايو ١٩٧٣

توصيات المؤتمر الوزارى الافريقى
عن مشكلات التجـــارة والتنمية والنقـــد

قررت الجلسة العامة قرب نهاية اجتماعها الاول انشاء لجنة صياغـــة يعهد اليها بدراسة تقارير اللجان المتخصصة . وتتكون اللجنة من الـــدول الاعضاء التاليـــة /

الجزائر ــ بوتسوانا ــ الكاميرون ــ مصر ــ اثيوبيا ــ غانا ــ ساحل العاج كينيا ــ مالى ــ موريشيوس ــ المغرب ــ نيجيريا ــ تانزانيا ــ فولتا العليـا ــ زائـــير ــ زامبيا .

وقد عقدت لجنة الصياغة اربع اجتماعات من ١٠ الى ١١ مايو ١٩٧٣ تحت رئاسة سعادة آتو/ كيتيما بيفرو ، وزير التجارة والصناعة والسياحة فى اثيوبيا . وفى اجتماعها الاول انتخبت اللجنة بالاجماع ممثل زائير مقـررا .

١ ــ المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف

استعرضت اللجنة الاستعدادات الخاصة بالمفاوضات المقترحـــة بشأن التجارة متعددة الاطراف . وقد لاحظت اللجنة أن نتائج اجتماعـــات الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (الجات) ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية أصبحت أن الفائدة المرجوة ستكون ضئيلة من أية اجتماعـــات أخرى مالم تعطى الدول المتقدمة عن طريق الجات تأكيدات بأنها مستعـــدة لتقديم تسهيلات وتنازلات جوهرية الى الدول الافريقية فى كثير من المجـالات مما قد يمكن هذه الدول من تكييف نفسها مع تقلبات التجارة الدولية .

١ ــ يجب أن تقوم المفاوضات التجارية متعددة الاطراف على اســـاس اتفاقية نموذجية للمنتجات ، تستعمل كمرشد فى عقد الاتفاقيـــات

الخاصة بالمنتجات الاخرى كل على حدة . ويجب أن تتضمن هذه الاتفاقيات الخاصة بالمنتجات الاخرى عددا معينا من المبادئ التي تعتبر اساسية والتي يجب بصفة خاصة أن تسمح بتنويع وتوسيع نطاق التجارة وفقا لاحتياجات التجارة والتنمية للدول الافريقية .

٢ ــ ترى الدول الافريقية أن اشتراكها في المفاوضات التجارية متعددة الاطراف يجب أن يخضع للمبادئ التالية /

أ ــ يجب الا يكون للمفاوضات التجارية متعددة الاطراف آثار غير مرغوب فيها أو اثار ضارة بالنسبة للاقتصاد الافريقي ويجب أن تخضع هذه المفاوضات لمبادئ عدم المعاملة بالمثل ، والمعاملة دون تمييز أو تفضيل ، كما يجب أن تسفر عن تحسن جوهري في شروط اتاحة الاسواق في الدول المتقدمة للمنتجات الزراعية الافريقية ، بما في ذلك المنتجات الزراعية المصنعة وشبه المصنعة .

ب ــ زيادة المشاركة الافريقية في التجارة الدولية .

جـ ــ الحفاظ على الاسعار عند مستويات مستقرة وعادلة ومجزية .

د ــ أن تتخذ الدول المتقدمة الاجراءات اللازمة لتحديث سياستها الزراعية والتجارية الخارجية الضارة بمصالح افريقيا وأن تضع اجراءات اصلاح عندما تدعو الضرورة .

هـ ــ ايجاد حلول لوقف التدهور المستمر في ظروف التجارة عن طريق اتباع سياسة مناسبة فيما يتعلق بجميع المنتجات ذات الاهمية بالنسبة للدول الافريقية .

و ـ الامتيازات التى تمنحها الدول المتقدمة لبعضها البعض (سواء بين طرفين أو بين اطراف متعددة) يجب أن تقدم تلقائيا وفورا الى جميع الدول الافريقية النامية .

ز ـ الامتيازات التى تمنحها الدول المتقدمة للدول الافريقية النامية ، يجب الا تقدم فى نفس الوقت أو تمنح للدول المتقدمة .

ح ـ يجب اعطاء الاولوية المطلقة لازالة وتحطيم جميع العقبات الرئيسية أيا كانت طبيعتها والموجودة فى أسواق الدول المتقدمة فى وجه المنتجات التى تصدرها الدول الافريقية النامية . ان ازالة هذه العقبات يجب أن يتم قبل حلول عام ١٩٧٥ حتى يسهل دخول هذه الاسواق بهدف زيادة العملات الاجنبية فى افريقيا ، ورفع مستوى المعيشة فيها ، وتمكينها من تحقيق الهدف الذى سعى اليه العالم وهو النمو بمقدار ٦٪ على الاقل وذلك باتباع استراتيجية التنمية المتبعة فى عقد التنمية الثانى للامم المتحدة .

ط ـ ان الامتيازات التى تمنح للدول الافريقية خلال هذه المفاوضات يجب أن توضع موضع التنفيذ

بمجرد اجراء المفاوضات .

ى ـ ان الامتيازات التى يتم الاتفاق عليها لصالح الدول الافريقية خلال المفاوضات التجارية متعددة الاطراف . يجب الا تكون متوقفة على المواقف الحالية أو المستقبلة للدول الافريقية غير المشتركة تجاه " الجات " .

ك ـ يجب عقد اتفاقيات بالنسبة لكل سلعة على حده ، وخاصة فيما يتعلق بالمنتجات التالية /

أ ـ الزراعة

القطن

الفواكه والخضروات (الموز والموالح والاناناس الخ .....)

الحبوب (الذرة والارز والقمح والسرغوم)

الالياف المتينة والجوت .

الجلود والمصنوعات الجلدية

اللحوم ومنتجاتها .

البيريثروم .

الخشب .

البذور الزيتية ، والزيوت والدهون (النخيل — نواة النخيل — الفول السودانى — السمسم الخ)

المطاط

التبغ

الفانيليا

الشاى

السكر

النبيذ

الكاكاو

البن

الكاشو

البقول

ب — المعادن :

خام الحديد

خام المنجنيز

الفوسفات

التنجستون

الذهب

الكولومبايت

القصدير

منتجات البترول .

مسحوق الصودا .

البوتاسيوم .

البوكسايت .

الزنك .

الرصاص .

النحاس .

الجير .

ORGANIZATION OF AFRICAN UNITY
ARCHIVES
REFERENCE
ORGANISATION DE L'UNITE AFRICAINE

جـ ــ السلع المصنعة وشبه المصنعه :

المنسوجات .

الملابـــس .

المنتجات الخشبية .

الجلود ومنتجاتها .

التبغ المصنع .

منتجات البلاستيك .

المصنوعات المعدنية .

د ــ الصناعات الغذائيـــة :

الكاكاو المصنع ومنتجات الكاكاو .

البن المصنع .

(١) اقتسام السوق :

عندما تستطيع منتجات الدول الافريقية النامية منافسة انتاج الـــدول المتقدمة ، يجب على الاخيرة ان تخصص نسبة محددة من استهلاكهـا لهذه المنتجات لمنتجات الدول الافريقية النامية ، وعلى أى حـــال ، فأية زيادة ملموسة فى الطلب المحلى على السلع الاولية فى الـــدول المتقدمة يجب أن توجه الى انتاج الدول الافريقية النامية .

٢ ــ تدرك الدول الافريقية مزايا نظام الافضليات العامة التى تقدمها الدول المتقدمة الى الدول النامية ، وتؤكد على ضرورة أن تكون المنتجـــات الزراعية المدرجة فى الاجزاء من ١ الى ٢٤ من اتفاقية بروكسل الخاصة بالمصطلحات ، مدرجة بالقوائم .

كما يجب على الولايات المتحدة وكندا نشر قوائم المنتجات التي يشملها نظام الافضليات العامة في المستقبل القريب . وبالاضافة الى ذلك ، يجب الا تؤدي المفاوضات التجارية متعددة الاطراف الى نقص الامتيازات التي تمنح بموجب نظام الافضليات العامة ، بل يجب ان تؤدي الى زيادة حدود الافضليات وتوسيع نطاق المنتجات التي تغطيها .

٤ — مع ملاحظة العدد الكبير من الدول الاقل نموا في أفريقيا ، واعتمادها المستمر على واحد أو اثنين من منتجات التصدير وهو مايعتبر في حد ذاته نتيجة مباشرة للنظام الذي على أساسه تطلب الدول المتقدمة ماتحتاج استيراده من السلع ، ترى اللجنة أن بعض هذه الدول قد تواجه متاعب شديدة نتيجة اجراءات تحرير التجارة ، كما ترى أن على الدول المتقدمة لذلك أن تقبل مبدأ تقديم تعويضات عن الخسائر أو نقص الفرص التجارية . ويجب اعطاء الاولوية القصوى لازالة جميع العوائق امام المنتجات ذات الاهمية التصديرية بالنسبة لاقل الدول نموا بين الدول الافريقية النامية في سوق الدول المتقدمة .

٥ — يجب على الدول المتقدمة ان تقبل دون تقييد أو شرط الجزء ٤ من اتفاقية الجات . والا تطلب امتيازات على أساس المعاملة بالمثل .

٦ — ان المؤتمر يدرك ان تخفيف او ازالة بعض العوائق بموجب الانظمة الدولية الخاصة بالافضليات العامة ، غالبا مايكون مصحوبا بادخال عقبات غير جمركية أو الابقاء على العقبات غير الجمركية الموجودة وحيث أن هذه العقبات من شأنها ابطال فائدة الافضلية الجمركية ، فمن الواضح أن ازالتها اصبحت واجبة .

٢ ـ علاقات افريقيا بالمجموعة الاقتصادية الاوربية :

١ ـ يجب ان يكون الهدف الاساسى للعلاقات المستقبلة بالمجموعة الاقتصادية الاوربية ، هو تمكين الدول الافريقية من تطوير اجراءاتها الاقتصادية التى تعتبر اساسية بالنسبة لنموها فى المستقبل ، مثل تنويع اقتصادياتها ، وتوسيع نطاق صادراتها ، وزيادة دخلها من التصدير الى اقصى حد ، وتوسيع نطاق دعائمها الاساسية الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع التعاون والتكامل الاقتصادى فيما بينها .

٢ ـ يجب على الدول الافريقية ان تضع خطة مشتركة يمكن ان تكون بمثابة اساس للتفاوض بشأن اقامة علاقات جديدة مع المجموعة الاقتصادية الاوربية بحيث تتضمن عددا من المبادىء يمكن لجميع الدول الافريقية الاتفاق عليها .

٣ ـ ولتحقيق هذا الهدف ، يجب ان تتضمن المناقشات بين الدول الافريقية فى المستقبل المبادىء التالية :

أ ـ مبدأ عدم المعاملة بالمثل فى الامتيازات التجارية والتعريفات التى يمنحها المجموعة الاقتصادية الاوربية .

ب ـ مد الاحكام الخاصة بحق التأسيس لتشمل دولا اخرى دون تمييز .

جـ ـ يجب اعادة النظر فى القواعد الخاصة بالمنشأ لتسهيل التكامل الصناعى للدول الافريقية ، كما يجب بصفة خاصة ان تمنح هذه القواعد صفة المنتجات الاصلية لكافة السلع التى يجرى انتاجها فى واحدة او اكثر من الدول الافريقية (سواء كانت اعضاء فى المجموعات الافريقية او لم تكن) اوالبضائع التى يجرى تصنيعها وفقا لمعايير متفق عليها ، بغض النظر عما اذا كانت تتمتع او لا تتمتع بعلاقات تفضيلية مع المجموعة الاقتصادية الاوربية .

د - اعادة النظر فى الاحكام الخاصة بحركة المدفوعات ورأس المال بحيث تأخذ فى الاعتبار هدف الاستقلال المالى فى الـــدول الافريقية ،والحاجة الى التعاون المالى بين الدول الافريقية .

هـ - عدم ربط المضمونات المالية او الفنية التى تقدمها المجموعة الاقتصادية الاوربية بأى شكل من الاشكال بالعلاقات مع هـــذه المجموعة .

و - ضمان حرية دخول اسواق المجتمع الاقتصادى الاوربى بالنسبة لكافة المنتجات الافريقية بما فى ذلك المنتجات الزراعية المصنعة وغير المصنعة سواء كانت تخضع اولا تخضع للسياسة الزراعيـــة للمجموعة الاقتصادية الاوربية .

ز - ضمان اسعار مستقرة وعادلة ومجزية للسلع الرئيسية للـــدول الافريقية فى اسواق المجموعة الاقتصادية الاوربيةحتى يتاح لهـــا زيادة دخلها من الصادرات.

ح - لايجب ان يكون لأى شكل من أشكال الاتفاقيات مع المجموعة الاقتصادية الاوربية اى اثر ضار باى حال من الاحوال على التعاون فيمابين الدول الافريقية .

٣ - تمويل المساعدات والتنمية :

وفقا لما ورد فى ميثاق الجزائر ،تدرك الدول الافريقية ان المسئوليـــة الاولى فى نموها تقع على كاهلها .

كما ان مستوى الموارد المحلية التى يمكن استغلالها لاتصل الى مستوى المتطلبات اللازمة لتحقيق اهداف النمو فى العقد الثانى للتنمية .ولذلـــك يجب ان تساند المساعدات الخارجية الجهود المحلية .

ويلاحظ المؤتمر الجهود التي بذلتها الدول المتقدمة في تحويل امكانيات التنمية الى الدول النامية بصفة عامة والى افريقيا بصفة خاصة لم تحقق ماكان متوقعا منها • ففي الوقت الذي تجمد فيه حجم المساعدات نسبيا ،تدهورت نوعيتها وشروطها تدهورا ملحوظا • حتى ابسط الاهداف وهو نقل ١٪ من اجمالي الناتج القومي كمعونة للتنمية لم يتحقق •

ونظرا لتدهور كمية وفاعلية المساعدات التي تقدم الى افريقيا بصفة خاصة تشعر الدول الافريقية انه لكي تصبح المساعدات الدولية فعالة يجب ان تقوم على اساس الاهداف التالية :

أ - زيادة حجم مساعدات التنمية الخارجية زيادة ملموسة • مع الاخذ في الاعتبار المتطلبات الخاصة للدول الافريقية •

ب - تشجيع تعديل شكل الاقتصاد الافريقي بهدف تحقيق النمو الذاتي خلال اقصر وقت ممكن •

جـ - تعبئة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية •

١ - الدول المتقدمة :

يجب على الدول المتقدمة :

أ - ان تحاول ان تصل قبل عام ١٩٧٥ الى هدف تقديم ١٪ من اجمالي الناتج القومي الى الدول النامية كمعونة صافية •

ب - ان تقوم قبل عام ١٩٧٥ بتنفيذ شرط الاستراتيجية الدولية الذي ينص عليه عقد التنمية التالي للامم المتحدة فيما يتعلق بتحويل ٧ر٠٪ من اجمالي الناتج القومي الى الدول النامية كتحويلات رسمية صافية •

جـ - ان تتخذ الخطوات اللازمة لسداد القسط الرابع من مستحقات وكالة التنمية الدولية • وان تتضمن ان يخصص الجزء الاكبر من هذه الوكالة لتمويل تنمية الدول الافريقية •

د - ان تتخذ اجراءات عاجلة لتخفيف شروط المساعدات الخارجية بهدف التوفيق بينها وبين الشروط المالية لوكالة التنمية الدولية •

هـ - ان تتخذ مجتمعة وفرادى خطوات فورية لتوحيد مساعداتها المالية للدول الافريقية بحيث تمكنها من الشراء من ارخص الاسواق .

و - ان تتعاون بشكل فعال مع الدول النامية لوقف التلاعب التجارى والمالى . مثل زيادة قيمة الواردات وانقاص قيمة الصادرات

٢ - مجموعة البنك الدولى :

أ - يجب على المجموعة ان تبدأ فى توزيع القروض عن طريق تقديم البرامج بدلا من تقديم المشروعات دون الاضرار بخطط التنمية الوطنية .

ب - يجب عليها ان تزيد تمويلها للتكاليف المحلية لمشروعات وبرامج التنمية . وفى حالة اقل الدول نموا فى الدول النامية يجب على المجموعة ان تقوم بتمويل جميع تكاليف مشروعات التنمية .

جـ - يجب عليها ان توزع قروضها بحيث تحصل افريقيا عن نسبة متزايدة من موارد وكالة التنمية الدولية . وان تلتزم بتوزيع جغرافى عادل لاموالها .

د - يجب على المجموعة . وخاصة المؤسسة الدولية للتمويل . ان تمتنع عن التحيز بأى حال من الاحوال ضد القطاع العام فى الدول الافريقية كما يجب عليها توزيع نشبة اكبر من اموالها عن طريق بنوك التنمية الوطنية أو المؤسسات المماثلة .

هـ - يجب على المجموعة ان تسهل قدر المستطاع وصول الاموال الى الدول التى تتلقى القروض .

و - يجب على المجموعة ان تقدم تمويلا كاملا لاعداد المشروعات وتكاليف التصنيع على هيئة منح .

ز - ينبغي على وكالة التنمية الدولية ان تكيف سياسات واجراءات الاقراض التي تتبعها مع الظروف الاقتصادية لكل بلد افريقي وان تزيد من مساعدتها المالية للدول الاقل نموا بين الدول النامية .

ح - يجب على البنك الدولي عند الضرورة ان يشارك في عمليات توخي تسهيلات ائتمانية خاصة بالتحويض والى عمليات تمويل المخزون الاحتياطي حتى يتسنى اجراء ترتيبات مالية طويلة المدى .

٣ - صندوق النقد الدولي :

أ - كوسيلة لتسهيل وزيادة تدفق الموارد الفعلية من البلاد المتقدمة الى البلاد النامية على اساس متعدد الاطراف ينبغي قيام رابطة بين حقوق السحب الخاصة وتمويل التنمية كما جاء في استراتيجية التنمية الدولية .

ب - ينبغي اعطاء البلاد الافريقية وخاصة الاقل نموا منها والاساحلية اولوية في الامكانيات التي يوفرها صندوق النقد الدولي ونتيجة لاصلاح نظام النقد الدولي .

٤ - المعونة الفنية :

أ - ينبغي ان يكون الهدف الاساسي للمعونة الفنية هو تسهيل عملية التمويل العامل للخبرة الفنية الى البلاد الافريقية في المجالات الفنية والادارية والخبرة في تنفيذ المشروعات .

ب - على الدول الافريقية ان تقوم بالترتيبات والتسهيلات اللازمة للاستفادة من تمويل الخبرة الفنية وذلك بدعم الخدمات الاستشارية الافريقية عن طريق التدريب والابحاث والتنمية .

جـ - على الدول المتقدمة ان تحرر شروط استخدام براءات الملكية والاختراع .

د - يجب ان تحدد الاتعاب الخاصة بالادارة والخدمات الاستشارية على اساس التكلفة وليس على اساس العائد او الربح .

٥ ـ المديونيـــة :

أ ـ تعتبر الشروط القاسية التي تمنح القروض بمقتضاها مسئولـة الى حد كبير عن مشكلات المديونية التي تواجهها البلدان النامية .

ب ـ ينبغي ان تتحمل الدول المتقدمة مسئولية تقديم ائتمانـات للمستوردين من بلادهم وان تمد فترة السداد على اساس قـدرة البلدان النامية على الدفع عن دخلها غير الثابت وبالنظر الـى احتياجات التنميـة بالنسبة للمدين .

٦ ـ بنوك التنمية الاقليمية :

يسجل المؤتمر اقامة صندوق التنمية الافريقي من جانب البنك الافريقي للتنمية ، كما انه يسجل قيام ١٤ دولة متقدمة ونامية بتوفير تمويـل مشروعات التنمية في البلدان الافريقية بشروط سهلة . ويرحـب المؤتمر بالوعود التي قدمت للاشتراك في الصندوق ويناشد الـدول المتقدمة التي لم تشترك بعد فيه ان تقوم بذلك . كما يعرب المؤتمر عن امله في ان تزيد البلدان المانحة من اشتراكاتها في الصنـدوق حتى تتوافر له الموارد المناسبة لتحقيق اهدافه .

٧ ـ تعبئة الموارد المحلية :

أ ـ تؤكد البلدان الافريقية من جديد عزمها على اتخاذ كافـة

الاجراءات الضرورية التي تكفل للتعبئة الكاملة لمواردها الاساسية واجراء الاصلاحات الضرورية في هياكلها الاقتصادية والاجتماعية حتى تكفل اشتراك شعوبها في عملية التنمية والحصول على اقصى فوائد منها .

ب - ضرورة بذل الجهود لحصر الموارد القائمة والكامنة واعداد خطة لاستغلال هذه الموارد وفق الاولويات القومية والاقليمية والافريقية بغية دعم التعاون الافريقي .

٤ - المشكلات النقدية :

اكدت الاحداث الاخيرة ان نظام بريتون دودز بعد تطبيقه لعدة سنوات اثبت عدم القدرة على القيام بالوظائف المطلوبة منه . وادراكا لانه في كل مرة تحدث فيها ازمة نقدية . تتكاتف الدول المتقدمة في تنظيمات تستبعد منها الدول النامية مما يؤدي الى عدم الاهتمام بالآثار التي تخلفها هذه الازمات على اقتصاديات الدول النامية . واذ يسجل الآثار المترتبة نتيجة هذه القرارات على صادراتها والشروط الخاصة بالتبادل التجاري وبرامج وخطط التنمية التي يتطلب تنفيذها حدا ادنى من الاستقرار وتعتمد اساسا على دخلها من الصادرات وعلى المعونة يوصي المؤتمر بضرورة ان تتخذ البلدان الافريقية التدابير التالية على المستويين الاقليمي والدولي :

١ - المستوى الاقليمي :

ينبغي اتخاذ خطوات عاجلة لاقامة منظمات اقليمية جديدة ودعم المنظمات الاقليمية القائمة بالفعل بغية أن تصبح البلدان الافريقية قادرة على اتخاذ التدابير الضرورية الكفيلة بحماية أنفسها ضد القرارات المالية التي تتخذ دون اشتراك افريقيا . ويوصي المؤتمر في هذا الشأن بما يلي :

(١) أ - ينبغي على المندوبين الافارقة الذين يشتركون في المناقشات الفنية الخاصة باصلاح نظام النقد الدولي - أي المديرين التنفيذيين لصندوق النقد الدولي ، أعضاء مجموعة الـ ٢٤ ، أعضاء لجنة الـ ٢٠ - أن يشتركوا في سائر المداولات الاقليمية .

ب - ان تصدر تعليمات الى أولئك المندوبين لاقامة جهاز فعال للتشاور والتعاون فيما بينهم بغية وضع مقترحات افريقية حقيقية وضمان تنسيق أعمالهم مع جهود مجموعة الـ ٧٧ .

(٢) نظرا لان المناقشات الخاصة باصلاح نظام النقد الدولي تجرى الان وقد تبلغ في القريب العاجل مرحلة حساسة نقترح أن يقام على الفور مجلس للوزراء المسئولين عن شئون النقد في البلدان الافريقية .

ويتولى هذا المجلس المهام العاجلة التالية :

أ — وضع استراتيجية نقدية تعمل على تحييد الاثار المعاكسة الناتجة عن معالجة الشئون النقدية الخاصة بالاقتصاديات الافريقية خارج افريقيا .

ب — مناقشة وتنسيق مواقف البلدان الافريقية ازاء شئون النقد من أجل حماية مصالحها وتوفير الظروف الضرورية للاستقرار التى تكفل تحقيق أهدافها الاقتصادية .

جـ — ان يقوم كلما أمكن بوضع واستعراض المقترحات الخاصة بالتعاون النقدى والتكامل بين البلدان الافريقية .

د — أن يكفل اقامة أساس فنى وعال سليم للمركز الافريقى للدراسات النقدية المذكور فيما بعد فى أقصر وقت ممكن .

هـ — أن يكفل اعادة تنظيم رابطة البنوك المركزية الافريقية ودعمها بغية جعلها جهازا فاعلا للمناقشات التى تدور بشأن مشكلات النقد فيما بين البنوك المركزية الافريقية على أساس اقليمى وافريقى .

وفى ضوء الحاح المشكلات النقدية والمناقشات الدولية الدائرة الان ، وبالنظر الى أهمية العمل المقترح لمجلس وزراء المالية يوصى المؤتمر باقامة المجلس على الفور ليبدأ عمله خلال ستين يوما من تاريخ قرار رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية .

(٣) اقامة مركز افريقى للدراسات النقدية يقوم باستمرار بدراسة المشكلات النقدية للبلدان الافريقية وأثر التطورات الدولية للنقد على الاقتصاديات الافريقية • وسوف تتمكن البلدان الافريقية من خلال هذا المركز ان تضع بسرعة مقترحاتها على اساس اقليمى وان تكفل عدم عمل نظام النقد الدولى ضد مصالح البلدان الافريقية • كما سيكون هذا المركز مصدرا للارشادات المستقلة غير المتحيزة للدول الافريقية فى نواحى النقد •

(٤) ان تجرى دراسة على الفور حول الاساليب والطرق العملية الكفيلة بانشاء "صندوق أفريقى للتسويات الخارجية" و "اتحاد للمدفوعات الافريقية" •

٢ - <u>على المستوى الدولى</u> :

بعد أن استقر الرأى على الاشتراك فى اصلاح نظام النقد الحالى لاحظ المؤتمر أنه ينبغى على البلدان الافريقية ، أن تعرب بوضوح عن وجهات نظرها وأن تتلمس مجتمعة قبول وجهات النظر هذه من جانب المجتمع الدولى • وينبغى ان يكون ممثلوهم فى مجلس المديرين التنفيذيين وفى مجموعة الـ ٢٤ المشكلة بين الحكومات ، لجنة الـ ٢٠ لصندوق النقد الدولى - على علم كامل بوجهات النظر المنسقة للبلدان الافريقية وأن يلقوا التأييد بكافة السبل فى اضطلاعهم بمهامهم الجسيمة •

ويعرض المؤتمر مايلى :

(١) فيما يتعلق باثار التغيرات فى ترتيبات النقد بما فى ذلك اسعار الصرف الخاصة بالاحتياطيات ، ينبغى على البلدان الافريقية أن تصر على ان تدرج فى الترتيبات مستقبلا الاحكام التى تضمن لها تعويضات على ماتخسره من احتياطيها نتيجة هذه التغيرات .

(٢) ينبغى ان تعبىء البلدان الافريقية جهودها وتضمها الى جهود الدول النامية الاخرى بغية ضمان الا يقل نصيبها من الاحتياطيات الدولية بل يتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية السريعة .

(٣) فيما يتعلق باصلاح نظام النقد الدولى ، ينبغى ان تتخذ البلدان الافريقية الموقف المشترك العرض التالى :

أ ـ الى أن تتم اصلاح نظام النقد الحالى ، ينبغى أن تتخذ كافة القرارات المعدلة للترتيبات النقدية القائمة فى اطار المنظمات التى تمثل كافة الدول المعنية خاصة فى صندوق النقد الدولى ومجموعة الـ ٢٠ ،

ب ـ ينبغى ان تضمن البلدان الافريقية اشتراكها بفعالية فى وضع نظام دولى للنقد اكثر عدالة .

جـ ـ ينبغى ان يهتم النظام الجديد باحتياجات البلدان النامية فى جهودها من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية السريعة .

د — الوصول الى صيغة جديدة وعادلة لتخصيص الحصص .

هـ — ان تستند تسهيلات حقوق السحب على صيغة تختلف عن تلك التي وضعت في بريتون وودز . وهذه الصيغة الجديدة لحقوق السحب التي ينبغي أن تتخذ أساسا لتوزيع السيولات الدولية يجب ألا تأخذ في اعتبارها حالات البلدان منفصلة فحسب بل فئات الدول على أساس مكانها في سلم التنمية ، وهذا يعني تحديد توزيع السيولات الدولية على أساس المناطق .

و — ينبغي أيضا ألا ترتبط حقوق التصويت بالحصص وأن يكون أكثر مرونة لان الدول النامية تحتل مكانا هاما في ادارة الاقتصاد العالمي ونشاطه رغم ضآلة نصيبها في توزيع الدخل .

ز — ان تساند البلدان الافريقية مبادىء وضع حقوق سحب خاصة على أساس اتفاق دول لتكون بمثابة القيمة الجديدة لاغراض تسوية العمليات التجارية الدولية ، ويرتبط هذا بالضرورة في النهاية بالغاء الذهب وعملات الاحتياطي المستخدمة لهذا الغرض .

ح — بشأن خلق حقوق سحب خاصة يلاحظ المؤتمر أن الحجم الحالي لحقوق السحب الخاصة قدر دون النظر الى المتطلبات الخاصة بالبلدان النامية . ومن ثم ينبغي على البلدان الافريقية بالتعاون مع غيرها من البلدان النامية أن تبحث عن صيغة لتخصيص سيولات دولية جديدة على أساس اتفاق دولي يهتم على نحو كامل بالاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية . وفي هذا الشأن يوصي المؤتمر بضرورة أن تصر البلدان الافريقية على التحقيق المبكر

لمفهوم " الربط " غير أن " الربط " لا ينبغى أن يستبـــــدل أى جزء من الحجم الحالى للمعونة بل ينبغى أن يكفل توفيـــر امكانيات اضافية لتنمية البلدان النامية .

ط — ان خصصت حقوق السحب الخاصة عالميا للبلدان النامية عـــن طريق " الربط " فان ادارة النصيب الافريقى من هذه المخصصات ينبغى ان تترك لحكومات البلدان الافريقية تتصرف فيه وفـــق ماترى .

ى — فيما يتعلق بالاستخدامات الممكنة لحقوق السحب الخاصة رأى المؤتمر أنه ينبغى أن يستخدم جزء من مخصصات حقوق السحب الخاصـة كبديل لائتمانات التوريد وبهذا يصبح جانبا من الجهود الراميـة الى تخفيف عبء الدين المتزايد على البلدان النامية . وهـــذا بالطبع ينبغى أن يبحث مع غيره من التدابير اللازمة لضمان أن تقوم ائتمانات التوريد بخدمة الاغراض الحقيقية لتنمية البلدان الناميـــة وعلى اساس تحسين الشروط التى تمنح بمقتضاها مثل هـــــذه الائتمانات .

ك — ينبغى تطويع التسهيلات التعويضية التى يقدمها صندوق النقـد الدولى لتلبية احتياجات البلدان النامية من التمويل الطويل الاجل حتى تتمشى مع مواقفها الخاصة بها .

ل — ان توسع نطاق الترتيبات الخاصة بخلق احتياطى عازل لتغطى المزيد من المنتجات الاولية . بالاضافة الى انه ينبغى على صندوق النقـد الدولى ان يوفر التمويل الطويل الاجل المناسب لترتيبات الاحتياطى العازل .

٤ — توصى البلدان الافريقية باقامة تنظيم فعال دائم يضم الدول المتقدمة الدول النامية الاخرى ويكفل تنسيق الحلول المقترحة لمشكلات النقد والتجـــارة والمالية ، نظرا لتداخل هذه المشكلات .

(٥) التعاون الاقليمـــــى :

سبب الحاجة الى تعاون فيما بين الدول الافريقية :

رأى المؤتمر أن الفوائد التى تجنى من التعاون الافريقى واضحـــــــة وأن الدور الذى يمكن ان يضطلع به التعاون الاقتصادى فى تنميـــــة كل بلد افريقى أساسى ، حتى أنه ينبغى ان يصبح التعاون الافريقـــى سمة اساسية لسياسة التنمية القوية . ان التجارب الاخيرة مع نظام النقـد الدولى واسواق السلع والنتائج المحدودة لمؤتمر الامم المتحدة الثالـث للتجارة والتنمية تؤكد أن القطاع الخارجى مهتز حتى أنه لا يمكن الاعتماد عليه فى النمو الداخلى . ويمكن ان يصبح نمو افريقيا اكثر انتظاما وتأكيدا ان استند الى مشروعات للانتاج المشترك او المنسق للسلع والخدمـــات تتولاها مجموعة دول فضلا عن التبادل التجارى بين دول القـــــارة وبلوغا لهذه الغاية حدد المؤتمر العقبات التالية التى تعوق التعـاون الاقتصادى الافريقى :

أ ــ شكوك كل دولة فى عدم تأكدها بشأن المكاسب والخسائر .

ب ــ الافتقار الى الموارد المالية الكافية للاستثمار فى عدد كبير مـــن المشروعات المتكاملة فى آن واحد ، ولتحمل مايمكن أن يظهر مـــن الاثار الاولية العاكسة للتكامل بالنسبة لبعض الدول المشتركـــة .

جـ ــ الاختلافات فى السياسات التجارية وفى المواقف تجاه المستثمريـن الاجانب ، وبعض هذه الاختلافات يرجع الى اختلاف التجربـــــة مع الاستعمار .

د — عدم كفاية الدعائم الاساسية المتكاملة (الطرق ، النقل الجوى ، الشحن ، المواصلات السلكية واللاسلكية) وهذا يرجع الى الاسلوب الاستعمارى للعلاقات الاقتصادية .

هـ — اتباع نظم اقتصادية مختلفة فى البلدان المختلفة خاصة الاختلافات فى الدور الذى يقوم به كل من القطاع العام والقطاع الخاص (خاصة المشروعات الاجنبية الخاصة) فى النشاط الاقتصادى المحلى .

٦ - واخيرا وجود علاقات اقتصادية خاصة بين الدول الافريقية والعالم الخارجي وخاصة تلك العلاقات بين الدول الافريقية والدول الاستعمارية السابقة.

ويعتقد المؤتمر انه بالنظر الى الحاح القضايا التي تواجه افريقيا في الوقت الحالي فانه يجب فورا ايجاد حلول لهذه القضايا. ومن افضل الطرق المناسبة لذلك اقامة مؤسسات تعمل لخدمة المصالح المتبادلة لجميع الدول المعنية ،رغم ان هذا قد يثير مخاوف وشكوك بعض الدول ومثل هذه الترتيبات التأسيسية يمكن تصورها على ثلاث مستويات :
مستوى القارة باكملها ، مستوى اقليمي ، مستوى شبه اقليمي.

وعلى ضوء ماتقدم يوصي المؤتمر بما يلي :

١ - جوانب تأسيسية :

أ - من الضروري وجود درجة كبيرة من الثقة المتبادلة والاستعداد للوصول الى الاتفاقيات السياسية الضرورية ، وخاصة فيما يتعلق بالمؤسسات الرئيسية التي لا يمكن الاستغناء عنها في الادارة الناجحة لمشروعات التعاون الاقتصادي. ان بحث اقامة مثل هذه المؤسسات يجب ان يتضمن امورا مثل " تكوينها ، ووظائفها ، وتمويلها ،ومكانها وتوفير العاملين ، ويجب أولا تشكيل جهاز لضمان تنفيذ وتطبيق اتفاقيات التعاون. وفيما يتعلق بالخلافات بين الدول - وهو الامر الذي لا يمكن تسويته عن طريق النظام القائم يجب اللجوء الى محكمة للفصل فيها.

ب - على المستوى القومي هناك حاجة الى انشاء ادارة خاصة تباشر بصفة مستمرة الجهود الخاصة بتنسيق التعاون الاقتصادي.

جـ - يوصي المؤتمر بان يتم تحت رعاية منظمة الوحدة الافريقية اقامة مؤسسات فنية واقتصادية دائمة على المستويين الاقليمي وشبه الاقليمي وذلك لتشجيع تنفيذ المشروعات الافريقية متعددة القوميات

والمعاونة في تنفيذها •

٢ ـ الموارد الطبيعية : المعادن والطاقة :

أ ـ ان ممارسة الدول الافريقية سيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية تقوم بدور حيوى في تحقيق الاهداف التى ترمى اليها خطة التنمية العشرية الثانية التابعة للامم المتحدة • ولذلك فان المؤتمر يوصى بانه يتعين على الدول الافريقية اتخاذ اجراء موحد للكشف المنظم عن مواردها الطبيعية وتقييمها وخاصة موارد الطاقة الاولية بغية ان توضع ـ دون ابطاء ـ سياسة افريقية مشتركة لاستغلال الموارد المعدنية وموارد الطاقة فى المنطقة • وبالنظر الى اهمية الطاقة الكهربائية للعمليات الصناعية على نطاق واسع فانه يتعين على الدول الافريقية ان تسعى الى عمل ترتيبات للاستغلال المشترك لمثل هذه الموارد كلما أمكن ذلك •

ب ـ وفيما يتعلق بسياسات التصنيع فان الاجراءات التى تتخذ يجب الا تهدف فقط الى استخراج المعادن • وانما الى تصنيعها حتى مرحلة متقدمة قبل تصديرها • والى اقامة صناعات تقوم على المعادن • وفى هذا الصدد يتعين اعطاء عناية خاصة للمشروعات الافريقية القومية ومتعددة القوميات • ان المؤتمر اذ يأخذ فى الاعتبار ان احد المعوقات الاساسية للتنمية فى جميع هذه المجالات هو نقص القوى العاملة الفنية والادارية المدربة • يوصى بانه يتعين على الدول الافريقية تأييد المقترحات الخاصة باقامة مؤسسات مناسبة لتنمية مثل هذه القوى العاملة •

٣ ـ الزراعة واستغلال الموارد المائية :

أ ـ ان المؤيد يؤيد بشدة وجهة النظر القائلة بانه لا يوجد اى سبب فنى او اقتصادى متأصل يجعل افريقيا غير قادرة على توفير نسبة متزايدة من احتياجاتها الغذائية التى يتم استيرادها من قارات اخرى . ولذلك يوصى المؤتمر بزيادة انتاج مثل هذه المواد الغذائية داخل القارة ، ولتحقيق هذا الهدف يدعو المؤتمر الدول الافريقية الى ان تساهم مساهمة كاملة فى الانشطة الهامة الآتية :

(١) البحث فى الاغذية الاستوائية

(٢) انتاج البقول ، تحسين المواشى ، وتطوير انتاج السكر

(٣) تخزين وتوزيع الاغذية

(٤) تجارة المنتجات الزراعية فيما بين الدول الافريقية .

ب ـ يوصى المؤتمر ايضا بانه يتعين على الدول الافريقية ان تتعاون فى انتاج وتصنيع وتسويق السلع الزراعية وفى استغلال منتجاتها الفرعية . ويتعين تدعيم مثل هذا التعاون فى مجال السلع المصدرة .

جـ ـ بالنظر الى العدد الكبير من احواض الصرف الدولية فى افريقيا والمساحة الكبيرة من الاراضى التى تشغلها مثل هذه الاحواض . واعتماد تلك الاحواض على بعضها البعض من الناحية المائية وارتفاع تكاليف مشروعات تنمية الموارد المائية بصفة عامة . يوصى المؤتمر بان تقوم الدول الساحلية بمساعدة منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، والبنك الافريقى للتنمية ، والمنظمات الدولية والثنائية الاخرى المختصة ، بتخطيط منظم لتنمية الموارد المائية المشتركة . ولتحقيق هذا الهدف يتعين على الدول اقرار وتنفيذ الاتفاقيات متعددة الاطراف لكى تحقق المشاركة والاستغلال المتكافىء للموارد المائية المشتركة (للرى وصيد الاسماك .. الخ) وتحدد حقوقها والتزاماتها العامة فى هذا الصدد .

٤ - الصناعـــات :

أ - فى المنطقة الافريقية نجد ان القطاع الصناعى هو اكثر قطـــاع نشعر فيه بالآثار الضارة للاسواق الصغيرة • ففى معظم الحالات نجـد هناك الى جانب العوامل التى تتضافر لمنع توسيع هذه الاسواق - ميلا متزايد نحو التفتيت •

ب - يوصى المؤتمر بانه يتعين على الدول الافريقية - اثناء وضعهـا سياسة التصنيع - ان تؤكد اهمية التنسيق بين السياسات والبرامج الصناعية •

جـ - وتحاول دول القارة - منذ حصولها على الاستقلال - بصفـــة مستمرة ان تتنافس على عرض افضل شروط لرأس المال الاجنبى • وذلك فيما يتعلق بالضرائب وحقوق التأسيس والضمانات التى تعطى ضـــد فرض ضرائب اضافية حتى وان كانت ذات طابع اجتماعى •

د - يوصى المؤتمر بانه يتعين على الدول الافريقية اصدار قانـــون مشترك للاستثمار او على الاقل تنسيق المبادئ العامة التى تحكـــم الشروط المسموح بها لرأسمال الاجنبى •

هـ - ويوصى المؤتمر ايضا بانه يتعين على الدول الافريقية ان تشجع النهوض بالشركات الافريقية متعددة القوميات •

و - وفيما يتعلق بالمنشآت الصناعية الاجنبية متعددة القوميـــات يوصى المؤتمر بانه يتعين على الحكومات الافريقية ان تتوصل الى اتفـــاق حول الحد الادنى من المعدلات الضريبية على ارباحها •

ب - ولذلك فان المؤتمر يوصى بان يتضمن الاجراء المطلوب في هذا المجال تشكيل منظمات مشتركة لتشجيع السياحة عن طريق اجراءات منها :

١) وضع خطط خاصة بالاعلان والدعاية المشتركة للمعالم السياحية في الدول الاعضاء .

٢) خفض اجور الطيران عن طريق وضع اسعار متفق عليها للرحلات والسفريات الموسمية .

٣) ترتيب اسعار سياحية تتضمن السفر والاقامة وذلك مع شركات الطيران واصحاب الفنادق .

٤) تنظيم رحلات بين الدول .

٥) ترتيب دورات تدريبية مشتركة للعاملين في السياحة .

٦) ويوصى المؤتمر ايضا بانه يتعين تبسيط الاجراءات المتبعة على الحدود والغاء الاجراءات المعوقة وذلك لتسهيل حركة السياح داخل المنطقة .

٦- العلوم والتكنولوجيا :

أ- على ضوء حقيقة ان التنمية السريعة لاقتصاديات الدول الافريقية سوف يظل معتمدا الى حد كبير على التطوير عن طريق تطبيق العلوم والتكنولوجيا على التنمية ، يوصى المؤتمر

بانه يتعين على الدول الافريقية :

١) ان تقيم جهازا تحت رعاية منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا بالتعاون مع الوكالات المتخصصة يتولى تنفيذ الجزء الافريقي من خطة العمل الدولية الخاصة بتطبيق العلوم والتكنولوجيا على التنمية .

٢) ان تعطى الاولوية المطلقة لتنفيذ برامج منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا الخاصة باقامة مؤسسات متخصصة للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا .

٣) ان تعتزم مساعدة سخية لبرامج رابطة الجامعات الافريقية لتشجيع تبادل الباحثين فيما بين الدول الافريقية .

٤) ان تشجع التعاون في مشروعات الابحاث ذات المصلحة المشتركة وتبادل المعلومات عن نتائج الابحاث . وتطويع التكنولوجيا الاجنبية لكي تفي باحتياجات المنطقة .

٥) ان تقيم او تعزز منظماتها القومية او متعددة القوميات من اجل تحديد المشروعات ووضعها وتقييمها .

ب - ويشعر المؤتمر ايضا بانه بينما قد جرت دراسات عديدة عن نقل التكنولوجيا فان هذه الدراسات كثيرا ما تفتقر الى الافكار العملية التي تضع في اعتبارها هيكل السوق ولذلك فان المؤتمر يوصي باتخاذ الاجراءات التالية :

على المستوى الاقليمي :

١) اقامة مؤسسات مشتركة لتدريب الباحثين وذلك بالتنسيق مع الجامعات القائمة .

٢) تنظيم تبادل المعلومات .

٣) اعادة العاملين من الدول الافريقية التى لديها فائض للدول التى تفتقر الى مثل هؤلاء العاملين .

٤) ان تتضمن برامج الجامعات بالاضافة الى الابحاث الاساسية ابحاثا عملية وتكنولوجية .

٥) تنظيم وتشجيع المعاهد التكنولوجية للدراسات الهندسية وفى هذا الصدد يرى المؤتمر انه يتعين على الدول الافريقية ان تشجع الشركات الافريقية وتضمن مشاركتها المباشرة فى دراسة المشروعات الكبرى مثل الطرق والسكك الحديدية والسدود وما الى ذلك .

جـ - يوصى المؤتمر ايضا بانه على المستوى الدولي يتعين على المنشآت التى تمتلكها الدولة كليا او جزئيا فى الدول الافريقية ان تبرم اتفاقيات فنية مع شركات مماثلة فى الدول المتقدمة بهدف نقل براءات الاختراع وما الى ذلك ومن ناحية اخرى يجب بذل جهود كبيرة لاستئجار براءات الاختراع ويتم التعويض وفق الاجراء المتبع : ويعتبر ارتفاع تكاليف هذا النوع من الترتيبات سببا اخر يجعل المؤتمر يوصى باتخاذ متعدد القوميات فى هذه المسألة .

٧- التعليم والتدريب :

أ- يوصي المؤتمر بانه يتعين على الدول الافريقية ان تقدم مساندة كاملة لبرنامج رابطة الجامعات الافريقية لتشجيع التعاون عن طريق الاهتمام بتعليم مختلف الدراسات التخصصية في بعض الجامعات الافريقية لطلبة الجامعات والدراسات العليا .

ب- يتعين القيام بكل محاولة ممكنة للتغلب على الحواجز اللغوية التي تعوق التعاون فيما بين الدول الافريقية وذلك عن طريق اجراءات منها التعليم الاجباري للغة الانجليزية والفرنسية في جميع المدارس الثانوية على ان لا تستخدم هاتين اللغتين كوسيلة للتعليم .

جـ- بالنظر الى الاثار المعاكسة الخطيرة التي يتركها النقص في العاملين الافريقيين من المستويين المتوسط والعالي على التنمية الافريقية وخاصة فيما يتعلق بمعدل واتجاه التوسع الصناعي يتعين على الدول الافريقية ان تعيد النظر في ترتيبات التدريب القائمة بغية استغلال كل فرصة لتحسين نوعية وعدد مثل هؤلاء العاملين وفي هذا الصدد يوصي المؤتمر بانه يتعين على الدول الافريقية :

١) ان تتخذ اجراءات عاجلة وجدية لمعالجة مشكلة استنزاف العقول .

٢) ان تتضمن الاتفاقيات الخاصة باقامة مشروعات متقدمة تكنولوجيا تدريبا فعالا للخبراء الافريقيين .

٣) عمل ترتيبات للمدربين من الدول المجاورة لالحاقهم بالمشروعات القومية كلما امكن ذلك .

٤) النص على تدريب العاملين الافريقيين فى تحديد وتحليل ووضع وتقييم المشروعات متعددة القوميات ..

٨ - العمالة والهجرة :

بالنظر الى التطورات الحالية التى تهدد بافساد العلاقات بين الدول يوصى المؤتمر بانه يتعين على الدول الافريقية اتخاذ الاجراءات المناسبة بمساعدة منظمة العمل الدولية ومنظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا لتسهيل حركة العمال فى المنطقة . وتحديد شروط وحقوق العمال المهاجرين وخاصة الاجراءات المتبادلة المقبولة فيما يتعلق بحق اقامة مواطنى الدول الافريقية .

٩ - النقل - عام :

ان المؤتمر اذ استعرض الاثر المعاكس لمشكلات النقل الافريقية على اقتصاديات الدول الافريقية وخاصة الدول غير الساحلية والدول الجزر يوصى بانه يتعين على الدول الافريقية ان تعطى عناية عاجلة للمشروعات الخاصة بترشيد وتطوير وسائل النقل فيما بين الدول الافريقية بما فى ذلك التنسيق بين جميع اساليب النقل وكخطوة اولى يتم الاتفاق على سياسات النقل وتعقب ذلك مفاوضات بين الدول بشأن ربط وسائل النقل فيما بين الدول الافريقية .

١٠ـ النقل البـــرى

أـ لدعم الجهود التى بذلت بالفصل يوصى المؤتمر بانـــه يتعين على الدول الاعضاء ان تقيم اجهزة ثنائيـــة واقليميـة تتولى مسألة تطوير النقل البرى وبالاخص :

١) وضع واقرار قانون حقوق والتزامات النقل البرى الـــذى ينص على المشاركة والترخيص بالنقل البرى وعلى عمل ترتيبات لتجميع عمليات الشحن بشكل ثنائى واقليمى ٠

٢) تنظيم وتوحيد الاجراءات المتبعة على الحدود الـــذى يقضى بالمعاملة الموحدة للعربات والعبوات المستخدمة فـى نقل البضائع فيما بين الدول الافريقية وذلك لتسهيل حريـــة الحركة للسيارات عبر الحدود على اساس المعاملة بالمثل ٠

٣) تحديد مواصفات فنية للطرق والجسور فيما بين الـــدول الافريقية ٠

٤) توحيد القواعد واللوائح الخاصة بالمرور البرى ، وعلامات واشارات الطرق ، ورخص القيادة والمتطلبات الفنية للعربات ٠

٥) تنمية القدرات على الابحاث وتطبيق النتائج الـــتى تتوصل اليها الابحاث على تخطيط وبناء وصيانة الطرق ٠ وفى هذا الصدد هناك حاجة الى اجراء ابحاث منظمة متعـددة القوميات عن المواصفات ومواد التشييد والعمليات المتعلقـة بدكات الطرق واسطحها ٠

ب - يجب ان يستخدم الحافز الذاتي في مشروعات الطرق التي تمر عبر البلدان الافريقية ليس فقط لكي تنفذ في الوقت المناسب البرامج الخاصة بتحديد الطرق وتحسينها وصيانتها وانما ايضا لوضع مستويات للتعاون والتنسيق يتعين تطبيقها على مشروعات الطرق الافريقية ومشروعات النقل الاخرى. وفي هذا الصدد يوصي المؤتمر بانه يتعين على منظمة الوحدة الافريقية والبنك الافريقي للتنمية واللجنة الاقتصادية لافريقيا ان تتخذ التدابير المناسبة مثل :

١) تنظيم اطراف العمل والتنسيق بين اللجان التي تضم مخططين للنقل وخبراء في التعاون التجاري والاقتصادي ومهندسين واقتصاديين للعمل في الطرق التي تربط بين الدول مما يكفل اشتراك تخصصات مختلفة بجهودها في المشروع.

٢) تقديم خدمات فنية معاونة لمختلف مشروعات الطرق تساعد الدول المشتركة في المفاوضات مع مصادر التمويل الدولية والثنائية والتي تقوم باعمال السكرتارية في مؤتمرات النقل الاقليمية وشبه الاقليمية.

٣) دراسة طرق اقامة صندوق للطرق لتمويل عمليات ربط الطرق فيما بين الدول الافريقية.

٤) اقامة رابطة الطرق الافريقية المقترحة.

جـ - ان الدور الذي لابد وان تقوم به المنشآت الاجنبية الخاصة في البرنامج الكبير لاقامة الطرق المطلوب لتحقيق التكامل القومي والمتعدد والقوميات خلال

السنوات العشر الى الخمسة عشر القادمة - يوصى بان الدراسات التى تجرى على اقتصاديات اقامة الطرق سوف تسفر عن خطوط مرشدة مجدية لوضع السياسة والتشغيل . واننا نوصى بان تجرى منظمة الوحدة الافريقية ، والبنك الافريقى للتنمية واللجنة الاقتصادية لافريقيا - الدراسات المطلوبة .

١١ - السكك الحديدية :

يوصى المؤتمر بانه يتعين على اتحاد السكك الحديدية الافريقى تحت رعاية مشتركة من منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا - ان يتولى مسئولية تنسيق العمل فى مجال تطوير السكك الحديدية بهدف تسهيل اقامة خطوط تربط بين الدول الافريقية .

١) عن طريق اتباع مواصفات موحدة عندما تتم اقامة خطوط السكك الحديدية او عند استبدال عربات السكك الحديدية او مد قضبان جديدة .

٢) عن طريق تشجيع اقامة خطوط تربط بين الخطوط الموجودة غير المتصلة ببعضها كلماكان هناك مبرر لذلك .

٣) عن طريق تشجيع مد الخطوط الاضافية وخاصة لتنمية الدول غير الساحلية .

١٢ـ النقل البحرى والشحن الساحلى :

أ ـ ان دراسة المشكلات الاساسية التى تواجه عمليات النقل البحرى والشحن الساحلى الافريقية نخلص منها بمايلى :

١) ان المفاوضات الخاصة باجور الشحن والمشاركة فى الشحنات ٠٠٠٠ الخ مع الشركات التى لها حق التفاوض لايحتمل ان يسفر عن نتائج كثيرة الا اذا جرت هذه المفاوضات عن موقع قوة ٠

٢) ان موقع القوة فى المجال الحالى يتطلب على اقل تقدير تكوين مجموعة من شركات الشحن القومية ويستحسن ان تكون هناك رابطة تغطى شركات شرق افريقيا للشحن (من السودان الى تنزانيا) واخرى تغطى غرب ووسط افريقيا (من السنغال الى زائير) وهناك تطورات من هذا النوع تتم فعلا فى شمال افريقيا ٠

٣) ويمكن ان تأخذ الاستراتيجية اولا شكل تنظيم وتطوير الشحن الساحلى على هذا الاساس وسوف يكون من المطلوب اجراء دراسات مفصلة عن المرور المحتمل وتطوير وادارة الموانىء

(وبمافى ذلك مسألة تحديد اماكن موانىء سفن الصبوات) كماسيكون من المطلوب ايضا ايجاد تحديد ادق لانواع البواخر المطلوبة على ضوء نوع الشحنات وتوزيعها وموقع الموانىء وتطورها •

ب ـ وفى ضوء ماتقدم يوصى المؤتمر بانه يتعين تكوين رابطة لادارة الموانىء تقوم بخدمة قطاع الشحن الشرقى وتساعده على ادارة الموانىء بكفاءة اكبر كماحدث فى شمال افريقيا وفى غرب ووسط افريقيا •

جـ ـ ويوصى المؤتمر بانه يتعين تشكيل مجالس لشركات الشحن القومية تضم بين اعضائها كلا من الدول الساحلية وغير الساحلية كما يتعين تكوين اتحاد اقليمى للمجالس القومية لدعم فعاليتها •

د ـ ويوصى المؤتمر بانه يتعين على المجموعات الاقتصادية الافريقية شبه الاقليمية ومتعددة القوميات ان تتخذ الخطوات اللازمة لتشكيل كنسوريتوم خاص من شركات الشحن الافريقية لكى تشترك فى تشغيل خطوط الشحن الجديدة وادارة محطات الوصول واقامة شركات شحن افريقية متعددة القوميات تتولى خدمات الشحن بين القارات ولها خطوط نهرية •

هـ ـ ويوصى المؤتمر بانه يتعين على الدول الافريقية ـ تحت رعاية منظمة الوحدة الافريقية والبنك الافريقي للتنمية واللجنة الاقتصادية لافريقيا ـ ان تنظم الدول الافريقية مؤتمرا افريقيا حول الملاحة البحرية والشحن النهرى يقوم ببحث هذه المسائل ويقدم توصيات للتنفيذ في وقت مبكر ويتعين ان يتضمن جدول الاعمال بحث نظام النقل المشترك باعتباره مقترحا من قبل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ٠

١٣ـ الممرات المائية الداخلية :

أ ـ سوف تعتمد عملية استغلال الممرات المائية العديدة في داخل افريقيا على اساس متعدد القوميات ـ على المفاوضات واقرار الاتفاقيات الدولية التى تحدد حقوق والتزامات الدول الساحلية ٠

ب ـ ولذلك يوصى المؤتمر بانه يتعين على الدول الافريقية ان تتعاون لتأمين القروض والمنح اللازمة لتحسين الدعائم الاساسية الطبيعية للممرات المائية الداخلية ولتتولى (عن طريق الشركات المشتركة) تنظيم خدمات النقل عن طريق الانهار والبحيرات ولتنسيق اسعار الشحن ورسوم الميناء ولتوحيد لوائح المرور ولتخطيط الوثائق والاجراءات الجمركية واجراءات العبور (الترانزيت) ٠

ولتدريب العاملين في الموانئ والسفن النهرية ولما كان لهذا الموضوع اهمية كبرى بالنسبة للدول غير الساحلية فاننا نوصي اعطائه الاولوية المطلقة في جداول اعمال الهيئات المختصة الاقليمية وشبه الاقليمية • ويوصي المؤتمر بانه يتعين على الدول الافريقية ان تسعى الى الحصول على مساعدة منظمة الوحدة الافريقية والبنك الافريقي للتنمية واللجنة الاقتصادية لافريقيا والوكالات الاخرى المناسبة متعددة الاطراف والثنائية لتنفيذ البرامج المطلوبة •

١٤ــ النقل الجوى :

أ ــ ان سيطرة محور شمال جنوب (اوروبا والولايات المتحدة افريقيا) على محور شرق / غرب (عبر الدول الافريقية تعد احدى السمات البارزة للنماذج النقل الجوى في افريقيا وهناك سمة اخرى وهي وجود روابط خاصة بين الدول الافريقية والدول الاستعمارية السابقة التي ارتبطت معها وعلى العكس من ذلك نرى تباطؤ في ظهور روابط النقل الجوى بين الدول الافريقية رغم وجود عدد كبير من الدول غير الساحلية في افريقيا وسمة ثالثة هي الاعتماد الكبير للخطوط الجوية القومية الافريقية على شركات طيران خارج افريقيا في عمليات المعونة المالية والفنية والادارة •

ب ـ ويبدو ان هذه العوامل الثلاث هى سبب استمرار عدم وجود شبكة متكاملة من الخطوط الجوية نتيجة للحجم الكبير لعمليات المرور الجوى الافريقية التى تديرها شركات طيران خارجية ونتيجة لضعف المحاولات الرامية الى تحقيق تعاون وتكامل فيمابين الدول الافريقية.

جـ ـ ان ظهور انواع جديدة من الطائرات واشكال جديدة واكثر فعالية من التنظيم والادارة التى توشك الخطوط الجوية من خارج افريقيا على الاخذ بها ـ يشكل تحديات يمكن مواجهتها على احسن وجه عن طريق التعاون فيما بين الدول الافريقية.

د ـ يوصى المؤتمر بان مثل هذا التعاون يجب ان يتم وفق الخطوط التالية:

١) ترشيد جداول مواعيد الطائرات وتخفيض اجور السفر داخل القارة والغاء الامتيازات التى تتمتع بها شركات النقل الاجنبية وتبادل حقوق المرور الجوى وتوحيد انواع الطائرات المستخدمة المشاركة فى التسهيلات الخاصة باصلاح وصيانة الطائرات والتنظيم المشترك لخدمات الامن الارضى. والتحقيق فى الحوادث وتنسيق الابحاث وتدريب العاملين.

٢) الاشتراك فى تشغيل الخطوط الدولية والادماج النهائى لشركاتهم.

وفي هذا الصدد يوصى المؤتمر بانه يتعين على منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا بالتعاون مع رابطة الخطوط الجوية الافريقية واللجنة الافريقية للطيران المدني ان تقترح الاجراءات الضرورية لمعالجة مسألة وجود طاقة فائضة في الخطوط الجوية الافريقية والخسائر الفادحة التي يتكبدها كثيرون منهم واستمرار وجود محور الشمال / الجنوب على حساب محور الشرق / الغرب وامكانيات تطوير خدمات الشحن الجوى والخدمات البريدية :

١٥ـ المواصلات البريدية :

أ ـ يوصى المؤتمر بانه يتعين على سلطات البريد الافريقية تحت رعاية منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا واتحاد البريد الدولى وبالتعاون مع مختلف الاتحادات البريدية الافريقية والهيئات الموقعة على الاتفاقيات الخاصة التى تحدد الجداول والاساليب القائمة ـ ان تجرى مشاورات سنوية بين الحكومات وذلك من اجل :

١) اعادة النظر في ترتيبات المرور البريدى الثنائية والمتعددة الاطراف والتى تم التعاقد عليها بواسطة الدول الافريقية وفيمابينها بغية تطوير سبيل مشترك لمشكلات المواصلات البريدية وسياساتها فيمابين الدول الافريقية .

٢) تنسيق الاجراءات الخاصة بتوحيد وتنسيق الاجراءات والاساليب البريدية .

٣) التفويض باجراء تحسينات على الشبكات البريدية الحيوية فيما بين الدول الافريقية وتقديم العون لها عن طريق اجراء دراسات استشارية أولية متخصصة .

ب — ويوصى أيضا بأنه يتعين على منظمة الوحدة الافريقية والبنك الافريقى للتنمية واللجنة الاقتصادية لافريقيا أن تعاون الدول الافريقية على انشاء اتحاد بريدى افريقى يتابع اتخاذ الاجراءات المناسبة فى المجالات المذكورة اعلاه .

١٦ — المواصلات السلكية واللاسلكية :

أ — ان التسهيلات الخاصة بالاتصالات السلكية واللاسلكية المتوفرة حاليا فى افريقيا لاتزال الى حد كبير تعد من مخلفات الماضى ليس فقط فيما يتعلق بالطرق الدولية والمعدات المستخدمة وانما ايضا فيما يتعلق بالاشكال السائدة لاستغلال هذه التسهيلات تجاريا . ان الانتشار الواضح للخطوط اللاسلكية والتلغرافية الرأسية التى تربط بين الشمال والجنوب قد أسفرت عن تحديد مسار المواصلات السلكية واللاسلكية فيما بين الدول الافريقية وربطها بالقارة الاوروبية ، وهذا الوضع مازال مستمرا حتى يومنا هذا . وفى الحقيقة ان الاحصائيات الصادرة عن الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية عن ٤٢ دولة افريقية تظهر أنه فى عام ١٩٦٨ (فى يناير) كانت نصف الخطوط السلكية واللاسلكية التى تربط بين الدول الافريقية تمر عن طريق أوروبا .

ب — لمعالجة هذا الموقف يوصى المؤتمر بأنه يتعين على الدول الافريقية أن تركز جهودها الرامية الى تنفيذ شبكة المواصلات السلكية واللاسلكية

لسائر افريقيا وفى هذا الصدد يتعين عليها — بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية ، والبنك الافريقى للتنمية ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، والاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية — أن تولى عناية خاصة للمقترحات الخاصة باقامة صندوق لتنمية المواصلات السلكية واللاسلكية فى افريقيا ، ويتعين على الدول الافريقية أن تتخذ خطوات أخرى تكفل توحيد المعدات وتحسين وتنسيق الترتيبات الخاصة بالتشغيل وتقديم برامج مناسبة لتدريب العاملين كما يوصى بأنه يتعين اتخاذ خطوات للتعجيل باقامة الاتحاد الافريقى للمواصلات السلكية واللاسلكية المقترح . وفى هذا الصدد يتعين على الدول الافريقية أن تطلب من الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية أن تجرى دراسة بالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية والبنك الافريقى للتنمية واللجنة الاقتصادية لافريقيا واتحاد سائر افريقيا للمواصلات السلكية واللاسلكية عن الاستعانة بقمر صناعى افريقى فى النهاية .

١٧ — المؤسسات التجارية والنقدية والمصرفية والمالية فيما بين الدول الافريقية :

أ — ان العقبات التى تقف فى سبيل التجارة فيما بين الدول الافريقية وتنمية الصناعة والاسواق الاقليمية واشكال أخرى للتعاون قد أصبحت الان لاتخفى على أحد . كما أنه يتزايد التعرف على العقبات فى مجالات التجارة والمدفوعات والنقد والاعمال المصرفية ، فوجود عدة مناطق نقدية فى افريقيا فى وقت واحد — بعضها على علاقات رسمية مع النظم النقدية غير الافريقية ، يزيد من حدة المشكلات الخاصة

بتوسيع نطاق التجارة فيما بين الدول الافريقية وتعزيز التعاون فى المسائل النقدية .

ب — ان المؤتمر وقد استعرض العقبات المختلفة التى تقف فى سبيل النمو السريع للتعاون فى ميادين التجارة والشئون النقدية والتنمية الصناعية يوصى بالمبادىء العامة التالية لتسترشد بها الدول الافريقية مستقبلا فى المفاوضات فيما بينها وبينها وبين دول أخرى .

جـ — اننا نوصى بمايلى :

١) انه يتعين على الدول الافريقية أن تشجع تنشيط التجارة فيما بينها باعتبارها عنصرا أساسيا فى استراتيجيتها الرامية الى تحقيق التنمية القومية والاقليمية .

٢) يجب على الدول الافريقية ألا تدخل فى اتفاقيات مع دول ثالثه وتعطى لها أفضليات تفوق تلك الافضليات التى تمنحها للدول الافريقية الاخرى .

٣) يجب ألا ينتج عن الميزات الممنوحة للدول الثالثة آثارا تهدد التنمية الصناعية فى أفريقيا .

٤) يجب ألا تمنح أفضليات أو امتيازات لدول أو مناطق ثالثة قد تعوق التقدم السريع نحو قيام تجارة حرة وتكامل اقتصادى فى أفريقيا .

١٨ — المؤسسات المصرفية والمالية والضرائبية :

١) يوصى المؤتمر بأنه يتعين على الدول الافريقية أن تحاول الحصول على درجة أكبر من الحكم الذاتى فى ادارة الاموال والائتمانات وفى الرقابة

على المؤسسات النقدية والمالية حيث أن هذا سيسهل الاستغلال الفعال للموارد النقدية لافريقيا ، وللتنمية الافريقية ويشكل أساسا لتطوير العلاقات التجارية والنقدية بين الدول الافريقية .

٢) يوصى المؤتمر بتعزيز المؤسسات النقدية والمصرفية والمالية ، وبالتوسع فى المشاورات الرسمية وغير الرسمية ، والتعاون فيما بينها عن طريق زيادة امكانيات الابحاث وتوسيع أنشطة العملية لرابطة البنوك المركزية الافريقية .

٣) يوصى المؤتمر بتعزيز الدعائم الاساسية المادية والمالية للتجارة والمدفوعات عن طريق اجراء تحسينات فى النقل والمواصلات وفى نشر وتوفير المعلومات التجارية ، وكذلك خفض تكاليف الحصول على المعلومات والحد من العقبات القانونية والادارية التى تعترض سبيل التجارة بين الاقاليم وتسوية الحسابات .

ب — اتحاد المدفوعات :

يوصى المؤتمر :

١) بعد بحث مناسب لاسباب اقامتها وطرق تشغيلها ، وجد أن تكوين اتحادات مدفوعات اقليمية وشبه اقليمية يسهل تسوية المدفوعات الخارجية للدول الاعضاء وتسوية مستحقات العمليات التجارية والمدفوعات فيما بين الاقاليم .

٢) انشاء صندوق للتعاون النقدى يمول من مساهمات الدول الاعضاء وفقا لمبالغ متفق عليها من الاصول الخارجة وتبرعات بمبالغ

قابلة للتحويل من متبرعين ومنظمات دولية على أساس ثنائي وتقوم ادارة الصندوق بصفة عامة بادارة برامج التعاون النقدي المقترحة والاشراف عليها وتعمل بصفة خاصة على تنظيم العلاقات بين الدول الاعضاء فيما يتعلق باسعار القطع وفي تثبيت عملاتها والمدفوعات الخارجية ووضع الاسس اللازمة لتكوين وادارة الاحتياطات الاقليمية السائلة .

جـ ـ اسواق رأس المال :

يوصي المؤتمر بالقيام بدراسة ايجابية للخطوات الاولية نحو توحيد اسواق رأس المال الفرعية وانشاء اسواق اقليمية ومن هذه الخطوات توحيد قواعد رقابة النقد القومية والغاء جميع القيود المفروضة على انتقال رأس المال بين المناطق الفرعية تدريجيا والحد من توفير المبادلات وضمانات التحويل بالنسبة لفئات معينة من المعاملات الرأسمالية .

د ـ المواءمة بين السياسات الضرائيبية والاستثمارية :

( ) لاحظ المؤتمر الصعوبات الناتجة عن الفروق الجوهرية في تشريعات الدول

الافريقية الخاصة بالاستثمار والتغيرات الاساسية التى تدخلها على شروطها كوسيلة لاجتذاب رأس المال الاجنبى الخاص.

٢) يوصى المؤتمر بمواءمة انظمة الحوافز الضرائبية وبرامج الاعفاءات الضرائبية ونظام نحنح الاستثمارات والتعاون النشط للدول الاعضاء بالنسبة لسياسات التعريفات بغية المواءمة بين الاعفاءات الجمركية والانظمة الضرائبية الداخلية . كما انه يوصى بصفة خاصة باتخاذ خطوات سريعة لمواءمة سياساتها تجاه الاستثمارات الاجنبية الخاصة .

٣) واذ يلاحظ المؤتمر انه من الافضل القيام بهذه المواءمة فى اطار التعاون الاقليمى والفرعى وان مواءمة التعريفات والضرائب الداخلية قد يبرز بصورة اوضح الفروق بين الحوافز يوصى المؤتمر القيام بالاتفاق المشترك على انشاء اجهزة للتعويضات وتوزيع الاعباء والفوائد المترتبة على المواءمة الضرائبية بطريقة عادلة .

التجارة والتأمين :

يوصى المؤتمر :

١) بتعزيز الجهود من اجل وضع الاجراءات والاجهزة اللازمة لتنسيق السياسات التجارية .

٢) بتعزيز الجهود بالنسبة للدعائم الاساسية العامة والتكامل الاقتصادى وخاصة فيما يتعلق باعادة النظر فى الهياكل الاساسية للانتاج فى المناطق الفرعية وبالنسبة لانظمة التوزيع وتكامل الاسواق .

٣) بانشاء مجلس للتجارة والتنمية الافريقية لاعادة النظر والتنسيق اذا احتاج الامر لذلك والاشراف على الاتفاقات والترتيبات بين البلاد الافريقية الخاصة بالتعاون في التجارة والتنمية ٠

) بان يقدم البنك الافريقي للتنمية بمساعدة باقي المنظمات الافريقية متعددة القوميات بالاسراع في الاستعدادات اللازمة لانشاء شركة لعموم افريقيا للتأمين واعادة التأمين ٠

٥) بان تتخذ الدول الاعضاء نظرا لاهمية هذا المشروع الخطوات العاجلة والايجابية اللازمة لتنفيذه ٠

١٩ ـ المجموعات الاقتصادية :

واذ يلاحظ ان مفاهيم مناطق التجارة الحرة والاسواق المشتركة والمجموعات الاقتصادية كما هي قائمة حاليا في افريقيا نقلت من اوربا الغربية حيث اقيمت هناك لحل مشاكل تختلف عن مشاكل التنمية النوعية في افريقيا وان استخدام مثل هذه المفاهيم قد يحول دون تنمية المجموعات الاقتصادية في افريقيا ٠

يوصي المؤتمر بانه عند انشاء مجموعات اقتصادية جديدة وتدعيم المجموعات القائمة حاليا ينبغي على البلاد الافريقية تصميم اطار جديد يتفق مع الاحتياجات الافريقية التي تتجه اصلا ناحية التنمية ٠

٢٠ ـ الاعلام :

اذ يلاحظ مزايا التبادل الاعلامي بالنسبة لتعزيز التعاون الاقتصادي في افريقيا ٠

يوصي المؤتمر بان تتولى منظمة الوحدة الافريقية جميع ونشر المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع بصفة منتظمة

ملحق (١)

تقييم نتائج مؤتمر الامم المتحدة الثالث للتجارة والتنمية بالنسبة لافريقيا

لاحظ المؤتمر الوزارى الافريقى لمشكلات التجارة والتنمية والنقد آسفا ان نتائج مؤتمر الامم المتحدة الثالث للتجارة والتنمية لم يحقق بأى شكل الاهداف الاصلية للمؤتمر . وبالاختصار اعتبر المؤتمر فشلا من جميع نواحيه وقد ادى ذلك الى نوع من خيبة الامل العامة بعد الآمال التى علقت بمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية عند افتتاحه لأول مرة فى جنيف عام ١٩٦٤ . ان المفهوم الاساسى لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية هو التعاون من اجل التنمية بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية الا ان مؤتمر الامم المتحدة الثالث للتجارة والتنمية انقلب الى حلبة يقاوم فيها الاغنياء المقترحات المعقولة التى يقدمها الفقراء لتحسين موقفهم المتدهور . وامام تكتل البلاد الغنية فلم تقم البلاد النامية بتكوين جبهة مشتركة فعالة واكتفت باصدار التصريحات الرسمية فى المحافل الدولية .

وفى الواقع انها لم تدخل اى تعديل على الموقف الدولى الذى يرتكز اصلا على التقدم الفنى السريع للبلاد المتقدمة مما يعمق التوزيع المتفاوت ويوسع الشقة التى تفصل بين البلاد الغنية والفقيرة .

وكل هذا لا يعنى سوى شىء واحد الا وهو ان تعدد الاجتماعات الدولية غير قادر على تحقيق اى نتائج ايجابية لصالح البلاد النامية عامة والبلاد الافريقية بصفة خاصة .

فعلى هذه البلاد ان تتكتل لتكوين كيانات اقتصادية اقليمية تفرض الاحترام وثقلها كما انها تساهم فى تعديل العلاقات الرأسية القائمة حاليا

وسوف تتمكن هذه البلاد عندئذ من الاعراب عن وجهات نظرها في الشئون الدولية مع ضمان اخذها في الاعتبار .

ومع ذلك فطالما ان افريقيا جزء اساسي من المجتمع الدولي فانه يتعين علينا ان نسعى لتغيير طابع المؤسسات الدولية واهدافها . كما انه ينبغي علينا بالتعاون مع جميع ذوى النوايا الحسنة تغيير مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية وصندوق النقد الدولي والاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات وباقي المنظمات التي تقوم بالتناوب الى هيئات تعمل بصورة فعالة لتحقيق التنمية السريعة للبلاد الفقيرة الا انه لا يمكن بلورة الافكار بالتمني وحده لان اى تغيير يكون عادة نتيجة لعمل متعاون .

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

1973-05

Report of the Administrative Secretary-General of the African ministerial conference on trade, development and monetary problems (consideration of the African declaration on co-operation, development and economic independence)

Organization of African Unity

Organization of African Unity

https://archives.au.int/handle/123456789/7798

Downloaded from African Union Common Repository